المعوقات الأبستيمولوجية لتطبيق المداخل الإدارية الغربية في إدارة الجامعات العربية والإسلامية.

د.عبدالله مبارك الغيثي

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2011

المعوقات الأبستيمولوجية لتطبيق المداخل الإدارية الغربية
في إدارة الجامعات العربية والإسلامية.

د / عبد الله مبارك الغيثي
كلية التربية – جامعة صنعاء

مقدمة:

يؤكد نيف(Neave,1997)أن التعليم العالي في أوروبا الغربية يشهد اليوم حالة أو نوبة من الجنون، تتمثل في استيراد النماذج الإدارية من أمريكا الشمالية، ومن ثمة يتم إعادة تصديرها شرقا، وهي حالة لم يعرف مثلها التاريخ المعاصر للتعليم العالي في القارة الأوروبية. والمشكلة تكمن في الاعتقاد الخطير في النماذج الإدارية المستوردة، التي يتم تطويرها غالبًا في بيئات غير أكاديمية، وفي قدرة تلك النماذج الإدارية على تقديم حلول فعالة واقتصادية، للمؤسسات الأكاديمية المستوردة لتلك النماذج، بوصفها علاجًا سريعًا وفعالًا لمشكلاتها.وبالتالي، فإن المؤسسات الأكاديمية التي تعارض، أو تتلكأ في مسألة تبني النماذج الإدارية المستوردة، تنتقد على أساس أنها تعيش حالة إنكار وعدم إعتراف بمشكلاتها، وأنها مؤسسات تقاوم التغيير – محافظة، ومسرفة، وأنانية(in Birnbaum,2000,p.3) .

لقد اعتمدت غالبية الجامعات في المجتمعات العربية والإسلامية– على استيراد أو استعارة الكثير من السياسات والممارسات والتقاليد التربوية الغربية، في مجال التعليم العالي.ويكفي–لأغراض هذه الدراسة– أن نورد، على سبيل المثال لا الحصر، أهم ما تستورده أو تستعيره جامعات الدول العربية والإسلامية من جامعات الدول الصناعية، مثل:محتوى المناهج الدراسية، ونظام الساعات المعتمدة، وموضوعات البحث العلمي ومناهجه وأدوات التحليل، وأنظمة القبول وشروطه، وإجراءاته في الجامعات، والكتب والدوريات، ولغات التدريس، وأنظمة الامتحانات وأساليب التقويم، وأنظمة الاعتماد الأكاديمي، والخبراء أو المستشارين، وتنظيم الدراسات الجامعية الأولية والدراسات العليا، والألقاب العلمية وشروط الحصول عليها(ولو شكليًا)، ومدة الدراسة ومتطلبات التخرج للتخصصات المختلفة، والمعايير الأكاديمية والمهنية، وأسماء المؤهلات العلمية، ومدة الدراسة لكل مؤهل، والهياكل التنظيمية للجامعات(مجلس القسم، مجلس الكلية، مجلس الجامعة، مجلس الأمناء...الخ)، واللجان الأكاديمية، وأنظمة تمويل مؤسسات التعليم العالي(على سبيل المثال:نظام الوصفة أو المعادلة)، وأخيرًا المداخل الإدارية لإدارة وتسيير مؤسسات التعليم العالي، وهو موضوع هذه الدراسة.(انظر: Mclean ,1983 ,pp,28-37;Woodhouse,1985 ,pp.8-11; Altbach, 1987, pp,608-619; Selvaratnam, 1988, pp.42-57).

إن الجامعات العربية والإسلامية قد استعارت معظم نظمها التعليمية من النظم الغربية، بل إن أولى مبادرات نقل العلوم (عهد محمد علي باشا في مصر) قد اعتمدت في مشروعها المعرفي على نواتج العلم

الأوروبي أكثر من اعتمادها على وسائل إنتاجه، وكان همها استهلاك النواتج لا توطينها.واليوم، وعلى الرغم من أن التعليم الجامعي في العديد من مجتمعات العالم العربي والإسلامي قد مضى عليه عقود طويلة من الزمن، وتوسعت وتنوعت مؤسساته، ومخرجاته، فأنه–مع ذلك–لم يغادر دائرة الاستيراد والاستهلاك لمنتجات المجتمعات الغربية، وظل يتسم بالضعف، ولم يحرز تلك الفاعلية المطلوبة، لا في محتوى مقرراته، ولا في أساليب ومداخل إدارته(القريشي،2008،ص26).

لكن عملية الاستيراد للمداخل الإدارية غدت تهديدًا للهوية الثقافية العربية والإسلامية، بل أصبحت جزءًا من توجهٍ عامٍ للعولمة والكونية المعاصرة مهددًا بوأد مبدأ التنوع الثقافي(وفي صلبه مبدأ التعدد والاختلاف)الذي يُعد شرطًا من شروط بقاء الجنس البشري(اليحياوي،2004،ص1).وتغييب مبدأ التنوع الثقافي الذي يميز مجتمعًا ما أو جماعة بشرية معينة، هو تغييب لمجموع السمات الروحية، والمادية، والذهنية، والنفسية للمجتمعات البشرية وتدميرًا لمقومات تنوعها واختلافها لصالح ثقافة أقوى هي ثقافة الكونية والعولمة ولاعتبارات فوق – ثقافية أو على خلفيات ذات أبعاد تاريخية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو عرقية أو غيرها.ولما كان التعدد الثقافي هو مجموع المعارف التقليدية ومختلف أشكال الإبداع والممارسات، التي تعتمدها المجتمعات أو المجموعات القومية أو المحلية بما يشتمل عليه ذلك من تنوع في الآداب والفنون وأنماط الحياة وطرق العيش المشترك ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، فإن الحفاظ على التعددية الثقافية هو من الحفاظ على التنوع الثقافي تمامًا كالحفاظ على التعدد والتنوع في الطبيعة أو البيئة، الذي هو جزء من الحفاظ على التنوع البيولوجي و التضامن لبقاء الكائنات والنباتات والحيوانات وباقي أشكال الحياة على الأرض.ومعنى هذا أنه لا يمكن فهم المحيط الطبيعي أو الحفاظ عليه دونما فهم الثقافات الإنسانية التي صاغته لزمن طويل والحفاظ عليها (اليحياوي،2004،ص1).

ومن هنا، فإن صناعة التنوع الثقافي– في ظل الكونية والعولمة وطغيان تيارات السلع والخدمات العابرة للحدود وباتجاه المجتمعات النامية– يستدعي المحافظة على الجامعات من أن تتحول من مراكز لإنتاج المعرفة(المحلية)إلى مؤسسات مستهلكة للإنتاج الفكري والثقافي الغربي المستعار(انظر:اليحياوي،2004،ص4).وفي موضوع الثقافة والمعرفة العلمية:يشير كوبر(2008،ص22)إلى أنه على العكس من المعرفة العلمية، فإن حكمة الثقافة غير موضوعية؛ حيث إن أعمق رؤاها نسبية ولا تشكل قوانين عامة، فما قد يكون صحيحًا في الشرق قد يكون خطأ في الغرب.وحكمت الثقافة وإن بدت ذاتية، إلا أن هذه الذاتية ترمز إلى المساواة والاحترام بين الثقافات المختلفة(ص139).ويذهب ديفيد شنايدر(في كوبر 2008،ص139)إلى القول بأن الطبيعة" "حقائق الحياة"ليس لها أي وجود مستقل بعيدًا عن كيفية تعريفها من خلال الثقافة؛ بمعنى أن هناك–فقط–بنى ثقافية للواقع ، وبهذا المعنى فإن العلوم ذاتها هي ثقافة.وبما أن"العلم"هو ثقافة–أو تشكله الثقافة التي ينتج في إطارها– فإنه ينطبق على النظريات المستوردة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية(ومنها الإدارة)ما ينطبق على معظم أشكال النشاطات الثقافية الأخرى من تشكيك في ما يخفيه من نوايا وأهداف للجانب الأقوى في المعادلة، وهو الجانب المنتج للثقافة.يقول

كوبر(2008،ص249)"إن من يمتلك شكلًا من أشكال القوة...يحاول أن يهيمن على، أو يقمع ، أو يضغط، أو يربك،، أو يستغل، أو يهمش...شخصًا آخر..."مما يستدعي التدخل واليقظة.

إذن، وفقًا لمنظور التعددية الثقافية، لا يوجد ضامن لسلطة أي منظور ثقافي بعينه.والإدعاء بالحياد، وعدم التحيز، والموضوعية أو الكونية من قبل أي ثقافة إنما هو حيلة أيديولوجية خداعة(كوبر ،2008،ص234).فالموضوعية شكل من أشكال الإمبريالية، أو ربما كان العكس صحيحًا، أو كليهما معًا"(كوبر،2008،ص139).

مشكلة الدراسة:

إن الأنماط الإدارية في معظم الجامعات العربية والإسلامية مستوردة من الغرب وليست أصيلة؛أي إن المجتمعات العربية والإسلامية، بما في ذلك المجتمعات التي لم تستعمر عسكريًا في الماضي، تعمل على نقل وتقليد المداخل والنماذج الإدارية الغربية لإصلاح وتحديث مؤسساتها الجامعية بدلاً عن ابتكار وتطوير مداخل إدارية أصيلة، مستندة إلى واقع هذه المؤسسات وخصائص مجتمعاتها الابستيمولوجية.

تطرح بحوث التنوع الثقافي علامة استفهام كبيرة حول إمكانية استيراد "النظريات"وجدواها أو المداخل الإدارية من جامعات الدول المتقدمة صناعيًا إلى جامعات الدول الفقيرة والمتخلفة دون اعتبار لدور التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة ومستوى التقدم والثروة في نشأة مؤسسات التعليم العالي وتطورها في هذه الدول، ومن دون اعتبار للمؤثرات الايكولوجية، والاقتصادية، والهياكل الاجتماعية، والميتافيزيقيا، و الأبستيمولوجيا في العمليات المعرفية التي أنتجت المداخل الإدارية المستوردة في إطارها.

هذه الدراسة تهتم بموضوع استيراد النظريات والمداخل الإدارية الغربية ومحاولات تطبيقها في الإطار الجامعي العربي والإسلامي، على الرغم من الاختلافات والفروق الأبستيمولوجية بين الشرق والغرب التي قد تؤثر سلبيًا على نجاح محاولات تطبيق المداخل الإدارية المستعارة من الغرب في جامعات الدول العربية والإسلامية.وتحديدًا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:ما الاختلافات الابستيمولوجية بين الشرق والغرب التي يمكن أن تشكل معوقات لتبني وتطبيق المداخل الإدارية المستعارة من الغرب في جامعات الدول العربية والإسلامية؟

أهداف الدراسة:**تهدف هذه الدراسة إلى :**

1. **تعريف المداخل الإدارية، وجمع وتصنيف المعوقات والمشكلات التي أعاقت تبني وتوطين أهم المداخل الإدارية المستعارة من شركات الأعمال والقطاع الحكومي في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة(1960-1996)، وهي:نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة، والإدارة بالأهداف، والموازنة الصفرية، والتخطيط الاستراتيجي، والمقارنة المرجعية أو المعيارية، وإعادة هندسة الأعمال، وإدارة الجودة الشاملة.**

2. **إبـراز الفـروق والاختلافـات بـين خصـائص الإطـار الأبسـتيمولوجي الغربـي للمعرفـة وخصـائص الإطـار الأبستيمولوجي العربي والإسلامي للمعرفة.**
3. **توضيح العلاقة بين المرجعية الأبستيمولوجية من جهة، والإنتاج المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي تشكل المداخل الإدارية جزءًا منها، من جهة ثانية.**
4. **تختتم الدراسة بمناقشة مخاطر الاستمرار في استيراد النماذج الغربية في مجال الإدارة ومحاولات تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي العربية والإسلامية.**

أهمـية الدراسة :

إن الأهميـة النظريـة لهـذه الدراسـة تكمـن فـي مـا قدمتـه مـن مقارنـات بـين خصـائص الأطـر المعرفيـة أو الأبستيمولوجية للثقافيتين آنفتي الذكر بوصفها معوقات محتملة لمحاولات توطين المداخل الإدارية الغربية المستعارة لتسيير الجامعات العربية والإسلامية.هذا البعد الأبستيمولوجي لا يمثل بعدًا مهمًا كمعوق لتطبيق المداخل الإدارية في مؤسسات التعليم العالي في الدول الصناعية، لكنه يمثل بعدًا مهمًا بالنسبة لنجاح أو فشل هذه المداخل الإدارية المستعارة في جامعات الدول العربية والإسلامية، وهي معوقات حقيقية تعود إلى حقيقة مهمة تتمثل في أن المداخل الإدارية المستوردة من الغرب للتطبيق في الجامعات العربية والإسلامية تحمل الخصائص الابستيمولوجية للمجتمعات الغربية التي أنتجتها لمواجهة مشكلاتها الخاصة في ظروف تاريخية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية مختلفة، ومتغيرة.الأمر الذي يفقدها دعوى الكونية أو العالمية، مثلما هو الحال بالنسبة للنظريات في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كما تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها يمكن أن تشكل:

- **مساهمة فكرية تساعد في تحريك الحوارات الفكرية حول جدوى استيراد الحلول الإدارية الجاهزة من الغرب ومحاولة فرضها على واقع الجامعات في المجتمعات العربية والإسلامية وخطورة ذلك النوع من الاستيراد، وتكتسب هذه الحوارات أهميتها من واقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الرأسمالي الأول المصدر للنظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والمصدر الأول أيضا للمداخل والنظريات والحلول الإدارية.هذه الأزمة يجب أن تُربط بشكل مباشر وغير مباشر بالإنتاج المعرفي من علوم وثقافة للولايات المتحدة وتطبيقاته، وسواء سمينا ما نستورده من الولايات المتحدة من نظريات اجتماعية ومداخل وأساليب إدارية علمًا أم أسميناه ثقافة، فإن الأزمة المالية و الاقتصادية الأخيرة يجب أن تثير في عقولنا تساؤلات مهمة حول جدوى ذلك النوع من الاستيراد، كما بينت الحاجة إلى إعادة التفكير بصورة أساسية في كيف يجب أن نواجه مشكلاتنا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية عامة،**

ومشكلاتنا الإدارية، والأكاديمية خاصة، بعد الفشل الكبير للنماذج والنظريات الاقتصادية، والمالية، والإدارية التي كشفت عنها أزمة 2008م(انظر:Colander,D.et.al,2009,p.2).

- **دعوة للجامعات العربية والإسلامية إلى مراجعة فلسفاتها، ووظائفها، وسياساتها، وممارساتها المتعلقة بعمليات إنتاج المعرفة، وذلك من خلال دعوة تلك الجامعات إلى مراجعة وتقويم مواقفها الحالية، بوصفها مراكز لإعداد العلماء والباحثين في مجالات العلوم المختلفة، من ظاهرة اعتمادها على الإنتاج الثقافي والعلمي الغربي- بصفة عامة-و النماذج والمداخل الإدارية المستوردة من الغرب لتسيير شؤونها، بصفة خاصة، إذ يضع هذا الشكل الأخير من الاعتمادية علامة استفهام كبيرة حول قدرة هذه المؤسسات الأكاديمية على تقديم حلول علمية ناجحة لبقية قطاعات مجتمعاتها إن كانت هي عاجزة عن تقديم حلول لمشكلاتها الأكاديمية والإدارية والمالية.**
- **جرس إنذار لكَّل صناع القرار السياسي والتربوي في الدول العربية والإسلامية للوقوف أمام ظاهرة استمرار عجز جامعات مجتمعاتهم تجاوز ما تقوم به من وظائف إعادة إنتاج تبعية مجتمعاتها العلمية والثقافية للغرب الصناعي على نحو يمكنها من الانتقال من استيراد واستهلاك الإنتاج الثقافي والعلمي الغربي، إلى لعب دور فاعل وناشط في إنتاج المعرفة والثقافة، بما يعيد لها استقلاليتها وذاتيتها العلمية والثقافية.**
- **دعوة لتأصيل علوم ومداخل إدارية منتجة محليًا، ومنع الجامعات العربية والإسلامية من أن تصبح مجرد محل لرجع الصدى للمداخل والنظريات والأفكار الإدارية الغربية المستوردة، الأمر الذي يكرس عقمها وارتهانها للمجتمعات المنتجة والمصدرة لتلك المداخل والنظريات والأفكار الإدارية(انظر:القريشي،2008،ص22).**

مصطلحات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المصطلحات الآتية:

- الأبستيمولوجيا(Epistemology):**هي العلم الذي يبحث في مبادئ المعرفة الإنسانية وآليات تشكيلها، ومدى ثبوتها، والتحقق منها.وتعني الأبستيمولوجيا حرفيًا"نظرية المعرفة العلمية"(الربابعة، وهيلات والترتوري،2008،ص13).وتعرف نظرية المعرفة بأنها:هي البحث في ماهية المعرفة وإمكانيتها، ومصادرها ومعايير صحتها وحدودها وقيمتها، وهي عبارة عن مختبر تفحص فيه المعارف والمعلومات والأفكار وتنقح وتحرر وتحقن وتوضع على النار لمعرفة مدى قوتها وصدقها وقيمتها وأهليتها وحدودها.**
- النسبوية(Relativism):**هي إحدى وجهات النظر الفلسفية التي تنحو إلى أن قيمة ومعنى المعتقدات الإنسانية والسلوك الإنساني ليس لها أي مرجعية مطلقة تقوم بتحديدها.فعملية تقييم المجتمعات الإنسانية للقيم والسلوكيات هي نتاج النسيج التاريخي الثقافي لهذه المجتمعات البشرية، وليس له علاقة بمرجعية خارجية مطلقة تمد هذا التقييم بقدسية معينة وتحول دون تغييرها، وبالتالي فعملية إعادة تقييم السلوكيات البشرية ضرورية في كل فترة، وهي تختلف من مكان لآخر ومن جماعة لأخرى.وهي تقول بعدم وجود حقيقة مطلقة(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،2008.ص1).**

- الموضوعية (Objectivity):**وتعني الحياد وعير التحيز.**
- الإطار (The Fram):**هو النظرية السائدة في لحظة تاريخية معينة إضافة إلى طريقة النظر في الأشياء متوافقة مع النظرية السائدة، بل يستوعب أحيانًا طريقة للنظر إلى العالم، وطريقة للحياة.(بوبر،2003،ص84).**
- العلموية(Scientism):**ومؤدى العلموية أن الوسيلة إلى التقدم الحضاري هي تداول أحدث النظريات العلمية دون معرفة أسسها الفلسفية، أو دون التعرض للتغيرات التي يفرضها هذا التجديد العلمي على الأفكار العلمية والاجتماعية والسياسية، فيؤخذ العلم دون تاريخه، وتتحول المادة العلمية إلى ما يشبه جهاز مستورد أو قطعة تكنولوجية جديدة (القريشي،2008ص196-197).**
- أنسنة العلم(Humanization of Sconce):**ويشير المصطلح إلى النزعة الإنسانية للعلم التي تؤمن بأن العلم محدد الهدف(تحسين مستوى الإنسان)، وأنه تعددي بشكل حقيقي(يعترف بتعددية الظاهرة الاجتماعية، وتعددية مصالح البشر)، و يعترف بالتعددية الثقافية(سليم،2006،ص21).**

تنظيم الدراسة :**تنقسم هذه الدراسة إلى أجزاء أربعة هي:**

الجزء الأول: يعرف المداخل الإدارية المستعارة و يعرض بإيجاز مبررات استعارة مؤسسات التعليم العالي لمداخل إدارية من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، وأساليب تسويق المداخل المستعارة في قطاع التعليم العالي، وأسباب ومعوقات توطين تلك المداخل في مؤسسات التعليم العالي في الدول الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة.

الجزء الثاني: يتناول بالشرح والتحليل الاختلافات والفروق الابستيمولوجية بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية والإسلامية والتي يمكن أن تشكل معوقات لاستعارة وتطبيق المداخل الإدارية الغربية في جامعات المجتمعات العربية والإسلامية،من خلال مقارنة خصائص إلاطار الأبستيمولوجي المعرفي السائد في المجتمعات الغربية المصدرة للنظريات الإدارية مع خصائص الرؤية المعرفية في المجتمعات الشرقية (العربية والإسلامية) المستوردة لتلك النظريات .

الجزء الثالث: محاولة إبراز العلاقة بين المرجعية الابستيمولوجية للمجتمعات الغربية وما تنتجه من معرفة (نظريات، حلول، ممارسات)، أي تأثير تلك المرجعية على الإنتاج المعرفي المستورد.

الجزء الرابع: يناقش مخاطر استيراد جامعات المجتمعات العربية والإسلامية للنماذج والمداخل الإدارية الغربية لتسيير شؤونها.

أولًا:المداخل الإدارية المستعارة لتسيير مؤسسات التعليم العالي:

تعريف المداخل الإدارية :**تقدم الأدبيات الإدارية عددًا من التعريفات نختار منها ما يأتي:**

- تعرف المداخل الإدارية المستعارة في مجال التعليم بأنها ابتكارات، أو أفكار، أو طرائق إدارية جديدة تم استعارتها من مواقع و خلفيات أخرى(قطاع الصناعة، التجارة، الحكومة)، وتم تطبيقها بدون اعتبارات كافية

لحدودها وقصورها، إذ قُدمت أو أدخلت إلى مؤسسات التعليم العالي على أساس أنها حلول سريعة، وبسيطة، وسهلة، وقابلة للتطبيق على نطاق عالمي ، واعتمادًا على مفرداتها أو مصطلحاتها، ومركزة على صناعة القرار العقلاني، والنتيجة هي أن كثيرًا من تلك المداخل الإدارية تفقد مصداقيتها بعد تبنيها والدعاية لها بوقت قصير. فالمداخل الإدارية يتم إدخالها و توضع موضع التنفيذ فقط لتتبعها أحلامٌ محطمة، وخيبة أمل وإخفاق تام.(Malone,1997, in Birnbaum,2001,p.5).

- ويعرفها"بامبر"(Bamber,1999,p.2) بأنها مصطلح مختصر يشير إلى المعارف والممارسات التي ينظر إليها في وقتها (عند ظهورها)بأنها تمثل الإدارة الجيدة أو الناجحة.
- وتعرف المداخل الإدارية الجديدة بأنها اعتقادات جماعية انتقالية(Transitory)، يتم نشرها من قبل خبراء، ومستشارين اكتسبوا صفة واضعي الموضوعات الإدارية ، وفي تعريف آخر، هي تدخلات إدارية تبدو بأنها إبتكارية، وعقلانية، ووظيفية، تهدف إلى تشجيع الأداء المنظمي الجيد(IMT,580,2007,p.1).

ويورد بايرنبام(Birnbaum,2001,pp. 9-12)عدة تعريفات للموضات الإدارية أهمها، أن الموضة الإدارية (أو المدخل الإداري الجديد) هي:

1. رواية أو حكاية تروي قصص التحول والتغيير المنظمي بأبطاله، وضحاياه، ومعارضيه بهدف مساعدة المدراء الواقعين تحت ضغوط المنافسة لفهم منظماتهم، وأدوارهم تتمثل بتحديد الخطأ، وتوصيف كيفية اصلاحه أو معالجته ، وتقديم رؤية للفاعلية المهنية.إنها قصص الذنب والتوبة والإنقاذ أو الإصلاح الإداري .

2. طريقة لتغليف وتقنين تكنولوجيا اجتماعية، بهدف أن تصبح قابلة للتوزيع والانتشار بين المنظمات وبين القطاعات المنظمية .والموضات الإدارية المستوردة إلى التعليم العالي تتضمن تكنولوجيا (أو تقنيات)اجتماعية وتكنولوجيا عمليات مستمدة من القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال، ولكن- وبكل غرابة- لا يحدث العكس، أي انتقال الموضات الإدارية من التعليم العالي إلى القطاعات الأخرى .

3. أفكار ذاتية تنتشر من خلال مجتمع مضيف مثل الفيروسات الإلكترونية التي تنتشر من خلال شبكة الحاسوب، أو الفيروسات البيولوجية التي تنتشر من خلال الهواء والموضات الإدارية بهذا المعنى عبارة عن أفكار أو ممارسات تنتشر في البيئة بحثًا عن منظمات يمكن أن تكون لها بمثابة المضيف (Hosts)، لأن هدفها في الأساس هو إعادة إنتاج نفسها، وتجنب الانقراض، وليس مساعدة مضيفها.

4. علاج كاذب أو صفة إدارية لمعالجة المؤسسات والمنظمات من أمراضها و شفائها.وفي بعض الحالات تتحسن حالة المؤسسة بعد المعالجة، حتى عندما لا توجد حقائق أو أدلة أن للموضة أو الوصفة الإدارية أي يد في عملية التحسن أو الشفاء.وعندما يأتي التحسن بعد عملية التدخل العلاجي، فإن فعالية التدخل تقف بوصفها منتج لا يقاوم أو يضاهى.وبهذا المفهوم، فإن الموضات الإدارية ربما تعمل بوصفها علاجات كاذبة (Placebos)ذات تأثير ايجابي من وجهة نظر المدراء الذين تبنوها وطبقوها.

من أهم خصائص المداخل الإدارية الجديدة أنها تظهر بسرعة، وأن لها دورة حياة قصيرة، ولا تترك بصمات مهمة أو دائمة في المنظمات والمؤسسات التي حاولت تطبيقها(Bamber,1999,2).

وتقوم المداخل الإدارية الجديدة المستعارة على افتراض ضمني مفاده:أن العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية(الثقافية، والأبستيمولوجية)التي تعمل في إطارها المنظمات والمؤسسات ليست ذات أهمية، وأنه يمكن تعديلها وتكييفها لتلائم شروط ومبادئ تطبيق المداخل الإدارية الجديدة.(انظر:Bamber,1999,p.1).

تتعرض مؤسسات التعليم العالي في الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة لضغوط مباشرة وغير مباشرة، كي تصبح أكثر فاعلية وأكثر كفاءة في أدائها.واستجابة من مؤسسات التعليم العالي لتلك الضغوط، تبنت كثير منها(إما طواعية أو ملزمة بحكم القانون)أنظمة وعمليات إدارية جديدة, صُممت في الأصل لاحتياجات منظمات حكومية أو صناعية أو تجارية، يفترض أنها أكثر كفاءة. وقد وصل الأمر-حسب تعليق أحد الكتَّاب-إلى أنه في حُمَّى استيراد أو استقدام"التقليعات" الإدارية (management Fads)، أصبح من الصعب في الوقت الحاضر أن تجد جامعة أو كلية لا تدعي أنها بصدد إعادة تقويم وتشكيل نفسها وفقًا لإحدى تلك المداخل الإدارية الوافدة من قطاع الأعمال، أو الصناعة، أو القطاع الحكومي(Nicklin ,1995, in Birnbaum,2001,p.3).وهذه النغمة ليست جديدة، إنها خاصية اتسمت بها مسيرة قطاع التعليم العالي في الخمسين سنة الأخيرة في الولايات المتحدة على الأقل.

ويؤكد بعضهم (Ashkenas,1994)أن عدد المداخل والموضات الإدارية قد بلغ (35)(in Bamber,1999,p.8).ويشير باسكال(Pascale,1991)إلى أن هناك أكثر من أربع وعشرين طريقة أو فكرة أو ابتكارٍ(management innovations)تم تطويرها واقتراحها ما بين عامي 1950و1990، والبعض منها تم تبنيه من قبل مؤسسات التعليم العالي في مجالات محددة ولفترة زمنية محدودة أيضًا.ويؤكد رجبي (Rigby,1998)على أن عملية تطوير المداخل والمفاهيم الإدارية في بعض المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية عملية مستمرة، وتتسارع بوتيرة متزايدة، و أن هناك أكثر من ستين أداة أو وسيلة إدارية مختلفة مستخدمة من قبل هذه المؤسسة أو تلك، ولو في جزء من نشاطها(In Birnbaum ,2001,p.4).

أسباب تبني المداخل الإدارية الجديدة ودورة حياتها: من أهم المبررات التي تساق لتبني وتطبيق المداخل الإدارية الجديدة في الجامعات كما يلخصها"بايرنبام" (Birnbaum,2001,p.98,p105):

- أنها تستجيب لتناقص الموارد ، أو هكذا يبدو.
- أنها تبدو ناجحة في شركات القطاع الخاص .
- إن الآخرين(أي المنافسين)يطبقونها أو يحاولون تطبيقها، أو يتظاهرون بذلك على الأقل.

- إن الإدارة العليا في المؤسسة تريد تطبيقها .
- تساعد المؤسسات العامة على وجه الخصوص في تبديد النقد القوي الموجه إليها من خلال التظاهر كما لو كانت تبحث بنشاط وجدية عن سبل ووسائل جديدة لتحسين وتطوير أدائها.
- إن الوضع القائم للمؤسسة لا يحتمل أو غير قابل للاستمرار.
- إن المدخل الإداري الجديد ضروري ولازم لبقاء ونجاح المؤسسة .
- تبدو أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي اليوم وفي المستقبل.
- عجز الفلسفات والطرق الإدارية القديمة عن مواجهتها.
- عجز العديد من افتراضات الماضي عن مواجهة التحديات الجديدة.
- المحافظة على زبائن المؤسسة في حالة الرضا.

وتبدأ المداخل الإدارية عادة في مؤسسات الأعمال أو القطاع الحكومي، ومن هناك تجد طريقها إلى مؤسسات التعليم العالي في الدول الصناعية، من خلال عمليات متعددة.وغالبًا ما يعقب التبني لفكرة إدارية ما، التخلي الواسع، ليحل محلها ما يظهر من مداخل جديدة أيضا.فالمؤلفات تكتب,والمستشارون والخبراء يسافرون و يطوفون البلاد عرضًا وطولًا، وعمليات إعادة التنظيم تأخذ طريقها إلى المؤسسات الواحدة تلو الأخرى نتيجة لتحول الاهتمام من موضة أو فكرة قديمة إلى أخرى(جديدة)، أو نتيجة لحلول موضة أو تقليعة إدارية جديدة محل سابقتها.والبعض من تلك المداخل الإدارية يظهر نجاحًا لبعض الوقت , والبعض الآخر لم ينجح إطلاقا، ومع كل ظهور لفكرة جديدة يشيع اعتقاد مؤقت يمكن تلخيصه في كلمة واحدة هي(وجدتها)؛أي أن الطريق أو المخرج الصحيح أو السليم للخروج من الغابة قد تم اكتشافه أو وجد، ويتم التساؤل (باستغراب):كيف كنا غافلين عنه ومخدوعين بما كان قبله؟(Baker, 1991, in Birnbaum,2001,p.4).

وتمر المداخل الإدارية المستعارة بدورة حياة(Lifecycle)، تتكون من خمس مراحل هي:مرحلة الاكتشاف، ومرحلة التقبل الواسع للمدخل الإداري، ومرحلة الهضم والاستيعاب؛ حيث تبدأ الشكوك في قدرة المداخل الإدارية على تقديم ما وعدت به من حلول ، ومرحلة خيبة الأمل(أو التحرر من الوهم)؛ حيث يسود اعتراف واسع بوجود مشكلات في المدخل الإداري المستعار.وفي هذه المرحلة يبدأ ظهور مدخل إداري آخر يَسُرع في التخلي عن المدخل الإداري الحالي. وأخيرًا، مرحلة التخلي النهائي عن المدخل الإداري عدا من أتباعه المخلصين(Hard core)(IMT,580,2007,p.1).

وقد شهدت العقود الخمسة الأخيرة عمليات استيراد للمداخل الإدارية من قبل جامعات الدول النامية، ومنها الدول العربية و الإسلامية.لكن أهم تلك المداخل الإدارية الوافدة إلى مجال التعليم العالي خلال الخمسين سنة الأخيرة كانت هي:ما يُعرف بنظام الموازنة والتخطيط والبرمجة (1960- 1974)، و الإدارة بالأهداف (1965-1980)، و الموازنة الصفرية (1970-1985)، والتخطيط الاستراتيجي(1972- 1994)، والمقارنة

المرجعيـة أو المعياريـة(1979)، و إعـادة هندسـة الأعمـال، (1990–1996) وأخيـرًا إدارة الجـودة الشـاملة (1985–1996)(Birnbaum,2001,pp.33-121).

وقد مرت المداخل الإدارية السبعة آنفة الذكر في مجال التعليم العالي بالدورة ذاتها التي تمر بها الابتكارات التربويـــة عمومًـــا:في البدايـــة حمـــاس مبكـــر للفكـــرة إلـــى درجـــة التعصـــب أحيانًـــا، يلـــي ذلـــك انتشار واسع للفكرة، يعقبه خيبة أمل لاحقًا,وأخيرًا هبوطٌ حتميٌّ وتراجع نهائيٌّ للمدخل الإداري.

وهذا التتابع يقود الناس إلى التساؤل التالي:ما الذي حصل للعديد من المداخل الإدارية آنفة الذكر؟.لقد كانت هـذه أفكـار رائعـة فـي وقتهـا,و كثيـر مـن هـذه الأفكـار تتحـول إلـى مجـرد موضـة إداريـة عاشـت لفتـرات فـي شـكل بـرامج قصـيرة.وهذا يقـود إلـى طـرح سـؤال أكثـر عموميـة هو:لمـاذا تفشـل كثيـر مـن الأفكـار الرائعـة فـي النهاية؟ (Taylor,1995,Salvin,1989.in Birnbaum ,2001,p.5).

- معوقات توطين المداخل الإدارية المستعارة في الجامعات الغربية:

مـــن خـــلال اســـتعراض الأدبيـــات المنشـــورة(Birnbaum,2001,pp.40-121;Kirp,2003,p.4 .Bamber,1999,pp.5-,Michael,2003,pp,1-20) **حـول الموضـوع يمكـن تصـنيف الأسـباب التـي تعيـق تـوطين المـداخل الإداريـة المسـتعارة مـن شـركات الأعمـال أو الحكومـة فـي مؤسسـات التعلـيم العـالي فـي الـدول الصناعية إلى ثلاث مجموعات رئيسـة.الأولى:تنسب أسباب الفشل أو معوقات التبني والتطبيق.للمداخل الإدارية المستعارة في مؤسسات التعليم إلى فشل في عملية التطبيق، والثانية:إلى قصور أو إشكالات في افتراضات و وسائل المداخل الإدارية.أما المجموعة الثالثة من المبررات فترجع أسباب فشل توطين المداخل الإدارية المستعارة في مؤسسات التعليم العالي إلى عدم ملاءمة تلك المداخل للمؤسسات الأكاديمية، لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص تنظيمية تميزها عن غيرها من أنواع المؤسسات الحديثة. ويعرض الجدول التالي نلخص للأسباب والمبررات– وفقًا للتصنيف آنف الذكر– بوصفها أسبابٌ أو تحديات تعيق تطبيق المداخل الإدارية السبعة التي هي موضوع الدراسة في مؤسسات التعليم العالي.**

معوقات توطين المداخل الإدارية المستعارة في الجامعات الغربية:

قصور في عمليات التطبيق	إشكالات في المفاهيم النظرية للمداخل الإدارية المستعارة من قطاع	الخصائص التنظيمية لمؤسسات

	الأعمال ووسائلها وطرائقها:	التعليم العالي
• عدم جدية الإدارة العليا في تطبيق النظام أو المدخل الإداري . • عدم فهم العاملين لكيفية تطبيق المدخل. • عدم إشراك جميع العاملين في عملية التطبيق ومقاومتهم لها . • أخطاء التخطيط والتطبيق ، أي عدم اختيار الطريقة"الصحيحة "للتطبيق. • مقاومة البيروقراطيين في المؤسسات الأكاديمية للأفكار الجديدة. • تجاهل البيئة السياسية لمنظمات التعليم العالي . • ضعف حجم الموارد المالية المخصصة للتطبيق . • عدم وجود قيادات قوية تقود عملية التطبيق . • غياب أنظمة الاتصالات الجيدة والحديثة في المؤسسات الأكاديمية . • فرض المدخل الإداري من أعلى. • عدم تأديب المعارضين لتطبيق المدخل الجديد. • ضعف فرق العمل الجماعي. • ضعف إدارة المشروع. • عدم الاهتمام بأداء السوق عند اتخاذ القرارات. • المركزية في اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية . • ضعف نظم جمع المعلومات وتحليلها في المؤسسات الأكاديمية . • الخوف من التغيير. • ضعف برامج تدريب العاملين وعدم فعاليتها . • تأثير القوانين الحكومية على عمليات التطبيق. • ضعف عملية تسويق المداخل وإقناع العاملين	•غموض المدخل أو النظام نفسه. •صعوبة تطبيق المدخل الإداري (قضايا فنية). •التعارض بين عقلانية الأغراض أو الأهداف وعقلانية الوسائل التي يقترحها المدخل. •التكاليف العالية التي يتطلبها تطبيق المدخل . •تقوم على افتراضات غير صحيحة عن خصائص الجامعات غير صحيحة (درجة التكامل والاندماج بين الوحدات). •تحتاج إلى حجم هائل من الأعمال الورقية. •تغليب الأهداف الكمية على الأهداف النوعية . •تجاهل عدم توازن القوة بين الفئات المشاركة في صناعة القرارات في الجامعات. •عدم واقعية افتراضات المداخل الإدارية أو معظمها حول تجزئة التكلفة وترتيب الأولويات في الجامعات. •يحتاج إلى كم هائل من البيانات والمعلومات . •عمومية المداخل النظرية وعدم تقديمها لإجابات أو توجيهات إجرائية يمكن الاستفادة منها . •بعض افتراضات المداخل الإدارية لا تعكس الحقائق السياسية والتنظيمية للمؤسسات الأكاديمية. •التركيز على تقديم إجابات قصيرة ومؤقتة أو فنية لمشكلات معقدة. •التركيز على العمليات والآليات على حساب القضايا الحقيقية المرتبطة بأهداف المؤسسات الأكاديمية. •تجاهل تقاليد المؤسسات الأكاديمية . •عدم اكتراث المداخل الإدارية بالماضي أو التاريخ، على الرغم من أهميته	•غموض أهداف الجامعات وتعارضها. •صعوبة معرفة دالة الإنتاج في التعليم العالي(صعوبة قياس الإنتاجية في قطاعات الخدمات). •صعوبة تحديد تعريف وقياس مخرجات التعليم العالي . •صعوبة توزيع مخرجات التعليم العالي بحسب الوحدة التنظيمية المسئولة عن الإنتاج . •صعوبة قياس تحقيق الأهداف في مجال التعليم العالي . •صعوبة تقويم التكلفة لِعوائد البرامج التي تتصف بتعدد عملياتها في الجامعات . •صعوبة بناء موازنات على أساس البرامج في الجامعات . •صعوبة مقارنة منافع وتكاليف كل نشاط على حدة في الموازنات ومقارنتها بكل الطرق الأخرى الممكنة لذلك الاتفاق . •صعوبة تحليل المدخلات والمخرجات وعدم تجانسها في التعليم العالي. •اتساع نطاق زبائن الجامعات وتعددهم وتعارض مصالحهم . •المقايضة بين الإنتاجية والجودة في التعليم العالي . •ضعف الاعتمادية المتبادلة بين الوحدات والأقسام التي تتكون منها الجامعة .

بفوائدها . • الجمود الملازم للهياكل والبنى الإدارية في المؤسسات الأكاديمي . • عدم اقتناع رؤساء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بالمدخل الجديد.	بالنسبة للجامعات والكليات. •التركيز على التكلفة وإغفال الحاجات الإنسانية. •إن حجم التغيير الذي يرافق تبني المداخل الإدارية أكبر مما يحتمل بالنسبة لكثير من المنظمات. • إن الوقت والجهد المطلوبين لتطبيق المداخل الإدارية أيضا كبيران. •إن أسباب تبني المداخل الإدارية وكذلك الفائدة من تبنيها كانت غير واضحة للإداريين وأعضاء هيئة التدريس. •إن اللغة والمصطلحات التي جاءت بها تلك المداخل الإدارية كانت غير مقبولة وغريبة عن عالم الجامعات.	•غياب تأثير المنافسة في التعليم العالي الحكومي، بسبب ملكية الدولة لمعظم مؤسسات التعليم العالي.

ثانيًا:المعوقات الابستيمولوجية لتوطين المداخل الإدارية الغربية في الجامعات العربية والإسلامية:

اقتصرت الأدبيات الإدارية–التي تناولت بالتحليل أسباب تعثر توطين المداخل الإدارية المستعارة في الجامعات– على بيان أسباب تعثر توطينها في جامعات دول المركز، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتجاهلت أو أهملت التحديات والمعوقات الإضافية، التي يمكن أن تواجهها تلك المداخل الإدارية عند محاولات تطبيقها في جامعات خارج دول المركز، في مجتمعات آسيوية وأفريقية تختلف خصائصها الابستيمولوجية عن الخصائص الابستيمولوجية للمجتمعات الغربية المصدرة للنماذج الإدارية، و التي تشكل الإطار المرجعي للإنتاج المعرفي الإداري، المتمثل في المداخل الإدارية التي يتم تصديرها للتبني والتطبيق في جامعات المجتمعات العربية والإسلامية.وهذا ما تحاول هذه الدراسة معالجته من خلال تركيزها على اختلاف خصائص الأطر الإبستمولوجية المعرفية للمجتمعات الغربية المصدرة للمداخل الإدارية، عن الخصائص الأبستيمولوجية للمجتمعات العربية والإسلامية المستوردة لهذه المداخل من أجل تسيير جامعاتها ومعاهدها العليا.وفيما يلي عرض مقارن للاختلافات والفروق في الخصائص الأبستيمولوجية بين الغرب الصناعي والمجتمعات العربية والإسلامية.

اختلاف خصائص الأبستيمولوجيا الغربية للمعرفة عن خصائص الأبستيمولوجيا العربية والإسلامية للمعرفة:

لقد كان لابد للتعددية الثقافية في هذا العالم أن تنتج رؤى إبستمولوجية مختلفة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.وبما أن هذه الدراسة تركز على المجتمعات العربية والإسلامية، فإننا نعرض فيما يلي(مقارنة)موجزة لأهم خصائص الأبستيمولوجيا العربية والإسلامية للمعرفة من جهة، و الأبستيمولوجيا الغربية للمعرفة من جهة أخرى، لتحديد أهم أوجه الاختلاف بين الرؤيتين، و هي كما يلي :

- الدنيوية مقابل التوحيد: **وفقًا للابستيمولوجيا الغربية، فإن الحياة الدنيا هي الوجود الحق والأهم للإنسان، ومن ثم تمثل الحياة الراهنة الفرصة الأولى والأخيرة للاستمتاع بأقصى ما يمكن من الملذات والمتع الدنيوية أيضا**

تعني نفي الغيب؛فهي تحصر الدين في النطاق الشخصي للفرد، ولا تعترف للدين بأي دور فيما يتعلق بتصريف شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية(سيف النصر، 1993،ص 118).

لقد أدت القطيعة مع الدين إلى تأليه الإنسان، فسعى متجبرًا للسيطرة على الطبيعة، وانتقل من موقع المخلوق الخليفة إلى موقع المخلوق السيد، الذي جعل من نفسه مركزًا للكون (مركزية الإنسان الوجودية).من هنا يمكن فهم مقولة ديكارت:أريد أن أجعل الإنسان سيدًا للطبيعة، وملكًا لها.وما يزال العالم الغربي اليوم يصر على معاندة الطبيعة وتحديها، بل والعبث بها(بن نصر،2006،ص 113).

و بالمقابل، يمثل مبدأ التوحيد القاعدة الفلسفية لكل تفكير إسلامي، ويعني الإيمان بإله واحد، بأمره توجد كل الموجودات، هو الحق، ومصدر كل حق، وكل خير، وكل جمال، وإرادته هي التي تحدد غاية وجود الكائنات، وهي القانون الذي يحكم الكون والمخلوقات وتصنع قواعد السلوك والأخلاق (سيف نصر، 1993،ص 129) .

- تأليه العقل مقابل شمولية المنهج والوسائل: من مبادئ الابستومولوجيا الغربية الإيمان بقدرة العقل البشري المطلقة على تحصيل المعارف، وإدراك سر الأشياء والظواهر دونما حاجة للاستعانة بأدوات ومصادر معرفية غيبية(سيف النصر،1993،ص 118).إن العقل والحس والتجربة هي المصادر المعتمدة للمعرفة في إطار منظورها الغربي، فمن الأسس التي تقوم عليها فلسفة العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة مبدأ إن الإنسان هو مصدر المعرفة بالإنسان، فليس هناك مصدر علوي (الوحي) للمعرفة، أي نكران لفكرة أن يكون الدين مصدرًا من المصادر المساعدة على معرفة الإنسان .هذا الاستبعاد الكلي للوحي كمصدر من مصادر المعرفة قائم على افتراض أن التسليم لغير سلطان العقل في مجال النظر والعمل سيكون بمثابة تحديدٍ لحرية الإنسان وفعاليته(بن نصر،2006،ص 112-113).

أمام هذه المرجعية الوضعية للعلم، فإن شمولية المنهج والوسائل قاعدة مهمة من قواعد النظرية الإسلامية المعرفية. فالله مصدر المعرفة والعلم، ويوحي بجزء من علمه إلى خلقه، فلا يمكن أن يكون ما يوحيه مخالفًا للحقائق الواقعية التي يكتشفها العقل.وانطلاقًا من شمولية الإسلام وسعيه إلى توحيد الحياة الإنسانية، فإن وسائل المعرفة الإسلامية متعددة بالضرورة، وتشمل كل الوسائل والمناهج البشرية:الاستنباطية والاستقرائية، واللغوية، والتحليلية، والنظرية، والتطبيقية،والنوعية ، والكمية، والتجريبية، بحسب حال كل مجال من مجالات المعرفة، وما يتصل به من توجيه الوحي وإدراك العقل(سيف النصر،1993،ص129).ويرى(إبراهيم ،2006،ص21)أن العلوم تتأسس على الوحي وفقًا للرؤية المعرفية الإسلامية؛فالعلوم الإسلامية تنطلق من تصور كلي مستمد من مصدر متعال على الذات، وبالتالي فهو متحرر من التوجهات الإيديولوجية والنزوات الذاتية، وتفترض الرؤية الإسلامية للمعرفة أن هذا المصدر العلوي للمعرفة يمثل ضابطًا منهجيًا له أهميته في إخراج العلم من دائرة العقل التي سجن فيها باسم الحياد الأخلاقي، مما أفقده دلالاته ووظائفه.ويضيف (إبراهيم،2006)أن من المبادئ الرئيسة للرؤية الإسلامية للمعرفة مبدأ وحدة المعرفة(ص30)، وتعني التكامل المعرفي بين الوحي والخبرة البشرية(ص26،46).فالمعرفة في حقيقتها واحدة؛ لأن الحقيقة واحدة، ولكنها غالبًا ما تظهر في مجالات وحقول معرفية وفروع مختلفة.وهذا مبدأ يقتضي أن تستمد المعرفة من مصدرين مختلفين هما:الوحي الإلهي، وعالم الخلق (العقل البشري). وفقًا لهذه الرؤية فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية تقوم في الإسلام على فكرة الوحدة الربانية، التي تنتهي إليها مظاهر التعدد والكثرة في الكون المخلوق.(ص21).ويؤكد

القريشي(2008،ص199–200).إن الوحي يمثل مصدرا أساسيًا في المنظور المعرفي الإسلامي، بل يتقدم على تلك المصادر، باعتباره مكملًا أو موضحًا أو مرشدًا لها، كما أنه يمثل قاعدة الوصول إلى الإدراك الجزئي والمدارك الكلية التي توفرها النصوص، التي تعكس نظرة الدين نحو الكون والإنسان وغايات الوجود، يضاف إلى ذلك أن نظرية المعرفة الإسلامية لا تستبعد الحدس "أو الذوق الروحي" كمصادر للكشف، ولو على صعيد الأفراد في أقل تقدير.

- المركزية الغربية مقابل وحدة الإنسانية :

وفقًا للإطار المعرفي الإسلامي؛فإن البشر يمكن أن يتفاوتوا في الخصائص من حيث العنصر واللون، والبنية، والشخصية، واللغة، والثقافة، ولكن أي من هذه الخصائص لا يمثل قيمة وجودية؛بمعنى أنه يميز جنسًا أو قومًا بجنسيتهم عن بقية البشر، وهذا ما يعرف بقاعدة "وحدة الإنسانية".(سيف النصر، 1993،ص 119).

وفي المقابل:تعني المركزية الغربية عقدة الاستعلاء على بقية الأمم والحضارات؛ حيث لم يخرج الفكر الغربي، بالمقابل من قبضة نظرة السيطرة، والاعتقاد المطلق بسيادة الغرب، وموقعه القيادي الطبيعي بين المجتمعات والحضارات(سيف النصر،1993،ص 119).ويفترض هذا الفكر أن الحضارة الأوروبية تضم فكر الإنسانية جمعاء، وذلك عند تعامل هذا الفكر مع الثقافات غير الأوروبية.وبموجب هذا الفكر فإن باقي الثقافات، كفكر وصناعة مادية، تعد تابعة للحضارة الأوروبية، أو دونها، أو مكملة لها.ويدعي هذا الفكر أنه هو الذي صنع مختلف الإنجازات الإنسانية والحضارية، بينما لا تؤلف الحضارات الأخرى أكثر من فروع في مسيرة هذا التيار الرئيس، أو أنها بمثابة عوارض وأحداث طارئة(الجادرجي،1995،ص56).

إن النزعة المركزية الغربية نوع من الميتافيزيقيا، التي لا تستمد قوتها من رقي أخلاقي أو كشوفات إنسانية، بل من فروض تجريدية معتقة بالعرقية ونزعة الاستكبار.وهي نزعة متجذرة في العقل الغربي–ليبراليًا كان أو اشتراكيا–وينسب إلى كارل ماركس القول:إن الشرقيين عاجزون عن تمثيل أنفسهم ، وينبغي أن يمثلوا أنفسهم.أليست هذه هي العصبية المركزية التي تنفي المغايرة، وترفض خصوصية الآخر، وتضيق ذرعًا بالتعددية، في وقت لا ينفك الغرب عن وصم الآخر بالتعصب والافتقار إلى روح التسامح ، والافتقار إلى القدرة على الحوار؟(القريشي،1995،ص145–146،148).ويلخص الهرماسي (1995،ص126) أهم مرتكزات فكر المركزية الغربية في:أن الغرب هو مركز العالم الحديث ومنارة البشرية، وفكرة التطور ذي الاتجاه الواحد للمجتمعات، وفكرة الانتصار المحتوم للنموذج المجتمعي والثقافي الغربي والاتجاه نحو الكونية، وفكرة الرأسمالية الغربية كمعيار يقاس به مدى اقتراب الثقافات والنماذج المجتمعية الأخرى من هذا النموذج الفريد أو ابتعاد ها عنه.

- البراجماتية المطلقة مقابل الغائية: **وتعني البراجماتية الغربية هنا عدم التقيد بالمعايير الأخلاقية عند تحديد مجالات استخدام العلوم وتطبيقاتها، أي انفصال الأخلاق عن مجالات تطبيق العلوم .وقد مكن هذا الفصل(أو عدم التقيد بالمعايير الأخلاقية) الغرب من سرعة توظيف مختلف الكشوف العلمية المتحققة في حقول العلوم الطبيعية والإنسانية لإخضاع مجتمعات وشعوب عديدة لما اصطلح على تسميته بظاهرة الاستعمار الحديث (سيف النصر، 1993،ص119).**

وتنسب شيفرد(2004،ص307)إلى أحد العلماء المشاركين في مشروع أبولو لغزو القمر القول:إن الإسهامات العلمية الحقيقية عادة ما يأتي بها عقل فرد متفرد، فرد يجرفه كثيرًا منزع غير مبال، لا يعنيه أن يذهب الجميع إلى الجحيم .هذا النمط من الأشخاص يبتهج بحل المشاكل العلمية المتحدية له، لكن يفوته أن يأخذ في الاعتبار عواقب الحل.هذا الانفصال بين التفكير والشعور بتطرفه، هو الذي أباح لعلماء النازية أن يجعلوا من البشر موضوعات للتجريب؛ من أجل دراسة حدود الألم البشري .ويسهم مثل هذا التوجه في اغتراب البشر عن الطبيعة، واغتراب العلم عن المجتمع، أي تهميش المسؤولية الاجتماعية للعلم.

إن العلم ليس مجرد معرفة من أجل المعرفة، بل هو معرفة من أجل التحكم في الطبيعة وتحقيق المنفعة. وهذا ما أكده فرانسيس بيكون منذ القرن 16، عندما شدد على أن العلم قوة ،أي قدرته على التأثير في الواقع وتطويعه لصالح الإنسان. وبهذا المعنى فإن العلم براجماتي؛ بمعنى أن أهمية النظرية العلمية تقاس بالمنفعة التي تحققها الإنسانية، أي بنتائجها التطبيقية أو العملية، والنظرية النافعة هي النظرية التي تمكننا من إنتاج تقنية تفيدنا في الحياة العملية(انظر:قمودي،2004،ص2).

أما الغائية في الرؤية المعرفية الإسلامية فإنها تعني أن الكون قد خُلق لغاية من وجوده؛ وهي تحقيق إرادة الخالق.فالله–جل جلاله– لم يخلق هذا الكون عبثاً ولا باطلا، بل أحسن خلق كل شيء وقَدَّره تقديرا.ويترتب على مبدأ الغائية أن الغاية من اكتساب المعرفة إفساح المجال واسعًا لربط المعرفة بالأخلاق في إطار التفاضل القائم بين القيم الأخلاقية والنفعية(إبراهيم،2006،ص29،ص31).و تؤكد الغائية على أن يكون استيعاب المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها ضمن مهام الاستخلاف والأمانة، وهذا يستدعي الالتزام بمبادئ عامة، من أهمها مبدأ الموازنة بين الاهتمام بالمادة والاهتمام بالروح، و بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة، وغير ذلك من جوانب التوازن(ملكاوي، 2006،ص 96).

- تبعية العلوم الإنسانية والاجتماعية للعلوم الطبيعية مقابل وحدة العلوم والمعارف:وفقا للرؤية المعرفية الغربية، فأنه يسود الاعتقاد بإمكانية الوصول بالعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى درجة الدقة التي بلغتها العلوم الطبيعية.هذا الاعتقاد يفسر إصرار العقل الغربي على استخدام منهج العلوم الطبيعية في دراسة وتحليل الظواهر الإنسانية والاجتماعية.فعلى الرغم من اختلاف المدارس الفكرية الغربية(رأسمالية، ماركسية)فأنها تهدف مجتمعة إلى بناء علوم إنسانية، واجتماعية تشبه– إلى حد كبير– العلوم الطبيعية(سيف النصر، 1993،ص119)، كما تؤمن الرؤية المعرفية الغربية بتراتيبية هرمية للعلوم.وفي الترتيب الهرمي للعلوم، تحتل الفيزياء قمة الهرم، تتبعها الكيمياء وعلوم الحياة، وتقبع في المؤخرة العلوم الاجتماعية والأساسية والإنسانية.وحتى داخل الفيزياء تحتل الفيزياء النظرية موقعًا متقدمًا على الفيزياء التجريبية، ويتبوأ علم البيولوجيا الجزئية مقامًا أعلى من علم وظائف الأعضاء.وتحتل البحوث الأساسية منزلة أعلى من منزلة البحوث التطبيقية(شيفرد،2004،ص162).

وفي المقابل، فإن مبدأ وحدة العلوم والمعارف مبدأ أصيل وثابت في صلب الأبستومولوجيا العربية والإسلامية؛إذ إن إحدى مسلمات الأبستيمولوجيا العربية والإسلامية هي الإيمان بوحدة العلوم والمعارف؛ أي وحدة ظواهر الكون وترابطها على رغم تنوعها؛ لأن خالقها هو الله الواحد الأحد(الذوادي, 2005,ص 39).يقول محمد سعيد رمضان البوطي(2006،ص24)، عما نراه من موضوعات المعارف والعلوم المستقلة بعضها عن بعض، إنها ليست في الواقع إلا أجزاء متراكبة متآلفة في بناء هذا الهيكل الكوني كله، إن بينها من التمازج والتداخل والتفاعل ما

يجعلنا لا نحيط علمًا بأي منها إلا على ضوء ما يبصرنا به المجموع الكلي لهذا الهيكل الشامل ..وليست-كما قد نتوهم- حقائق متناثرة منفكًا بعضها عن بعض.إن العلوم الحقة ما هي إلا فروع لشجرة واحدة تستسقي جذورها -بتلازم واتساق -من حقيقة الخالق، وما أودع في الكون والإنسان وسائر المخلوقات من سنن وقوانين وحقائق(القريشي،2008،ص198).

إن ظهور ما يسمى بالعلوم البينية (Interdisciplinary) التي تعبر عن ارتباط مجال علمي (أعلى) أكثر تعقيدًا بمجال علمي (أدنى)، إنما يعكس حالة متقدمة من التمثيل المتبادل والصلة المرموقة بين فروع العلوم وتأكيد تكاملها.(القريشي،2008،ص191).إن طابع الحقيقة موحد في كل المجالات الإنسانية والطبيعية والدينية، وعلى تنوع الظواهر والأشكال، وهذه ظاهرة مردها إلى أن جميع سنن الوجود الطبيعية والإنسانية مصدرها الله.لقد تميزت نظرة الإسلام نحو العلوم بالكلية، فالآداب والفلسفة والدين والطبيعة كلها حقول تنتمي إلى وحدة معرفية متداخلة ومتكاملة.من هنا علينا القول:إن مبدأ وحدة المعرفة هو مبدأ إسلامي بامتياز، وأنه يتعين - انطلاقا من هذا المبدأ- أن نتعامل مع العلوم المختلفة بصفتها نظامًا كليًا حتى في حالة التعاطي مع تخصص محدد(القريشي،2008،ص200-201).

- **مبدأ الصراع والبقاء للأقوى مقابل مبدأ التسخير والتعارف :من المبادئ التي قامت عليها العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية الغربية مبدأ الصراع، الذي حكم علاقات الإنسان العمودية(صراع مع الآلهة) والأفقية (صراع مع الطبيعة)، ومع كل شيء في الوجود.هذا المفهوم أو المبدأ حول رسالة العلوم من محاولة الكشف عن الحقيقة إلى رسالة تمكين الأقوياء من إحكام سيطرتهم على الضعفاء.وفي المقابل، فإن مبدأ التسخير والتعارف الإلهي (على مستوى الطبيعة والمجتمع)، هو ما يجب أن يكون موجهًا وهاديًا للباحث العربي المسلم.والتسخير هنا يعني التكامل، ويعني أن الله خلق الطبيعة لتكون إلاطار الحيوي لمهمة الإنسان الاستخلافية، فتكون له عونًا على أداء رسالته في الدنيا.والمعنى العميق للتعارف يقتضي الاعتراف بالآخر والتعايش معه على أساس سلمي، وهو تعايش يفترض فيه ضمان حقوق الجميع ، بينما مبدأ الصراع لا يؤدي إلا إلى التصادم الدائم؛لأنه يجعل من تحقيق السيطرة على الآخر وإخضاعه شرطًا أساسيا للبقاء (انظر:بن نصر،2006،ص 114-116).**
- **قانون التغير الدائم مقابل قاعدة التطور والثبات:مبدأ التغير الدائم من المبادئ التي تقوم عليها العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية المعاصرة والموجهة لها.وفقًا لهذا المبدأ، فإن كل شيء في تغير وتحول دائم من حالة إلى أخرى.فالمجتمع الإنساني بدأ بدائيًا، في تصور علماء الأنثروبولوجيا الغربيين، ثم تحول إلى مجتمع رعوي، ثم زراعي، ثم تجاري، ثم صناعي، وأخيرًا ما بعد الصناعي أو مجتمع الخدمات، ولم يعرف إلى الآن ما سيأتي بعد ذلك.من هنا يؤكد علماء العلوم الإنسانية الغربيون على أن كل حقبة تاريخية لها نمطها الثقافي المتميز، فليس هناك قيم ومعايير أخلاقية ثابتة، وكل الأنظمة الأخلاقية أنظمة تاريخية تحمل بصمات المجتمع الذي نشأت فيه، ويمكن استبدالها كلما تبين أنها لم تعد قادرة على الاستجابة لتحديات الواقع.ووفقًا للرؤية المعرفية الإسلامية، فإن مقولة التغير الدائم بحاجة إلى إخضاعها لمعايير قاعدة التطور والثبات من قبل العلماء المسلمين. ذلك أن هناك خلطًا واضحًا بين الوسائل المادية المحكومة بنظام مضطرد التقدم من جهة، وبين قيم أخلاقية تستمد ثباتها من ثبوت الطبيعة البشرية(بن نصر، 2006،ص 116-117).**

ما أهمية معرفة اختلاف خصائص نظرية المعرفة العربية والإسلامية عن خصائص نظرية المعرفة الغربية؟

تعود أهمية معرفة اختلاف خصائص أبستيمولوجيا المعرفة الغربية عن تلك الخاصة بأبستيمولوجيا المعرفة العربية الإسلامية إلى أن لنظرية المعرفة تأثيرًا كبيرًا في دراسة العلوم، وبالتالي في صياغة الأطر النظرية لمناهج البحث المتبعة في أي علم من العلوم، وهذا يلعب دورًا مؤثرًا في فهم آلية البحث المتبعة في التخصص(العلم)للوصول إلى المعارف بصورة سليمة.كما أن لنظرية المعرفة تأثيراً مهماً على الوعي الاجتماعي؛ حيث أنها تتعلق بتمكين المجتمع من معرفة كيف تتشكل المعارف وكيف تتأثر بالعوامل الذاتية والموضوعية، وكيف تلعب التأثرات النفسية دورها في تكوين القناعات وصناعة الوعي، وماهية الحقيقة ومعايير الصحة المحددة لها، وتوضيح الفروق بين الثنائيات المختلفة كالكلي، والجزئي، والذهني وغير الذهني، والقبلي والبعدي في المعرفة، واليقين، والشك، والمعرفة المادية والحدسية، والفهم والحقيقة، والذات والموضوع، والتحليل والتركيب.إضافة إلى دور الأبستيمولوجيا في توضيح الفروق بين عدد من المفاهيم المهمة/مثل/العقيدة، والرأي، والإيمان، والفكر، والحقيقة، والمعرفة، والاعتقاد، واليقين، والخيال.(منتديات المعارف الحكيمة،2007م،ص4-6).

ووظيفة نظرية المعرفة هي التمييز بين ما هو معرفي وينطلق من مختبر علم المعرفة منقسمًا ومصنفًا وله مصادره الموثوقة، وبين ما هو زائف وأيدلوجي؛ أي ينطلق من منافع ومصالح شخصية ومادية وأهواء.فنظرية المعرفة تحاول كشف الزائف الوهمي والنفعي من خلال أصولها ومصادرها، ومدى يقينها وحدودها، وبالتالي تكتشف القناع الذي يغطي الفكر المنحرف المستورد، وتكشف عملية قلب الحقيقة وعكسها وعرقلة نمو الأفكار والحواجز المعيقة(منتديات المعارف الحكيمة،2007م،ص6-7).

ويؤكد (داؤد،1998،ص160)أن كل ثقافة تمتلك في أساسها "جهازًا مفاهيميًا "مركبًا ناظمًا لها بما يؤهلها للإنتاج والتطور، وتمثل المستجدات أو مقاومتها في حال إضرارها الجذري بتوازن بنيانها العام.وهذا الجهاز المفاهيمي ينطوي على منظومة قيم:سياسية،فكرية، فنية، أخلاقية، سيكولوجية، جمالية، وتعاملية. وهي- من حيث المبدأ-ترسم الحدود المعيارية لما هو صالح أو غير صالح في الأداءات الفردية والاجتماعية داخل أطر البنيان الثقافي، مقيسة- في حال الصحة والسواء- بالاستجابة الناجعة لتحديات عملية الحياة الاجتماعية الكلية المتواصلة في الزمان والمكان...ودور الجهاز المفاهيمي هنا من حيث هو- في أحد جوانب اشتغاله - أداة تمثّل تاريخي، اجتماعي للعناصر الوافدة عبر عمليات المثاقفة [الأخذ والعطاء بين الثقافات العالمية]، أو من حيث هو صد مقاوم أو كابح لتأثيرات العناصر الضارة بهوية الأمة في تلك العمليات.إن الجهاز المفاهيمي المشار إليه يشتغل ضمنيًا وتلقائيًا كما لو أنه(جهاز مناعي)تمتلكه ثقافة الأمة، وتحرضه الديناميات الكامنة في أساس بنيانها.

ثالثاً:تأثير المرجعية الأبستيمولوجية الغربية على الإنتاج المعرفي الإداري المستورد:

هل العلوم بطبيعتها–وبغض النظر عن هوية منتجها–ذات طابع مطلق ؟وهل هي تصلح للتعبير عن حقائق الإنسان حيثما يكون؟وهل تنطبق توصياتها، ومفاهيمها ونظرياتها على المجتمعات باختلافها؟وهل يمكن توظيف معطياتها في كل البيئات، وإنزال قوانينها على كل الحالات؟وأخيرًا، هل التساؤلات المذكورة تصدق على العلوم كلها، أم تصدق على علوم دون غيرها؟(القريشي،2008م،ص23).ويجيب(القريشي،2008م ص24)على هذه الأسئلة بالقول إذا كان بعض ما تتشكل منه العلوم هو عابر للمكان والزمان، ويعد عند هذا المستوى من "الحقائق المطلقة"فإن البعض الآخر– وهو الأوسع– لا يمثل إلا "حقائق نسبية"إذ لا ينطبق إلا على أماكن وأزمنة معينة، بل قد يفقد صفته العلمية إذا ما أريد إنزاله خارج تلك الحدود المكانية، و الزمانية،ناهيك عن أن بعض عناصر العلم قد تصطبغ بالايديولوجية وهي ليست علمًا.

إن القول بأن الحقيقة العلمية لا وطن لها، وأنها مشترك إنساني يُعَدُّ قولًا صحيحًا إلى حد بعيد، وقد يكون أكثر صحة ودقة في مجال العلوم التجريبية الطبيعية، أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فالأمر محل خلاف، وذلك أن هذه العلوم ومعارفها مشبعة بفلسفات ورؤى أصحابها ومذاهبهم، حتى على مستوى المجتمع الواحد فإن حقيقتها نسبية وقابلة للنقض والإلغاء، فهي نظريات أو وجهات نظر، وإن كنا نعتقد أن الحقيقة العلمية في العلوم التجريبية أيضا وما يصاحبها ليست مجردة و لا محايدة، وإنما تحمل ثقافة منتجيها، وتوضع وتستخدم لتحقيق أهدافهم (القريشي،2008،ص19).

ويرى الذوادي (2005/أ،ص34) أن العلوم –مهما كانت طبيعتها–تستند–جميعًا على نظرية أو رؤية معرفية أبستيمولوجية، أي على نظرية أو رؤية معرفية للكون وللظواهر التي تسعى تلك العلوم إلى دراستها وفهمها.

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية ما نهضت إلا على أسس فلسفية مستمدة من المدارس الفكرية الغربية المختلفة(عقلية، تجريبية، وظيفية، براغماتية، مادية، دبالكتيكية)، وهي على المستوى الاجتماعي قد تمخضت عن واقع له أيديولوجيته ونظمه ومؤسساته، بشكل ذلك الواقع إطارًا لإنبثاق مفاهيمها، ونظرياتها، وموضوعاتها البحثية التي تداولها المختصون في حقولها المختلفة.والعلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية كانت– وما تزال–أداة لصون البناء الاجتماعي للمجتمعات الغربية، وللتعبير عن أيديولوجيته السائدة، سواء في إطار بحوثه الداخلية أو الخارجية (القريشي،2008،ص30).

لذلك فمن غير الصحيح أن يتم التعامل مع النظريات والمداخل الإدارية الغربية بمنطق النقل المجرد، وأن ينظر إليها بكل عناصرها على أنها تمثل حقائق مطلقة، لأنها في حقيقة الأمر غير ذلك، إذ تحوي ما هو "نسبي"و ما هو"إيديولوجي"إلى جانب ما هو "مطلق"، وكل هذا يدعونا إلى التفكير في عملية الاستيراد ومحاولات التطبيق التي هي موضوع هذه الدراسة(القريشي،2008،ص25).

يؤكد صالح (2007،ص40،ص60)على أهمية العوامل الاجتماعية في تكوين المعرفة العلمية، على أن مضمونها ذو طبيعة اجتماعية، وأن النظريات العلمية تتأثر بالعوامل والمصالح والشروط والمراكز الاجتماعية، لدرجة يمكن القول معها "إن المعرفة العلمية معرفة اجتماعية "أكثر من كونها معرفة تجريبية منطقية".ويشير صالح إلى أن هناك نظريات واكتشافات علمية لم يهتم، أو لم يعترف المجتمع بقيمتها إلا بعد عقود طويلة بعد اكتشافها، أي بعد ظهور الإطار الاجتماعي المناسب الذي يسمح بقبولها.

وتؤكد شيفرد (2004)على أن بعض الملاحظات والأفكار الغربية–لسوء الحظ–كثيرًا ما تنسحب إلى هوامش العلم على مدى عقود أو قرون من الزمن؛ لأنها لا تتفق مع المعتقدات السائدة (ص114).ولسوء الحظ أيضا، إن مؤسسات العلم المجادلة المتشككة كثيرًا ما تقوم بإخضاع العديد من النظريات الجديدة للتشويش، أو تعرض عنها بدلًا من أن تستقبلها باحترام (ص116).ومع هذا فما أكثر الأمثلة على المعطيات والنظريات التي ظلت عقودًا طويلة قابعة في الخفاء لا يسمع بها أحد؛لأنها تعارض(الدُجما)العلمية السائدة (ص122).

ويؤكد الهرماسي(1995، ص 126).أن النظريات الاجتماعية التي يتم استيرادها من الغرب لا يمكن فصلها عن مسار تطوره الصناعي وما شهده من حركات إصلاح دينية، وصراع ضد الكنيسة والإقطاع ظهور الدولة القومية، وتوسع النمط الرأسمالي، وتبلور الايدولوجيا المتمحورة حول الفرد، وزحف العلمانية والصراع بين الطبقات، وإرساء الهيمنة الغربية على العالم.

ويؤكد المؤلف نفسه(الهرماسي 1995،ص127)على أن رائحة المركزية الغربية تفوح في كثير من الأعمال في مجال العلوم الاجتماعية في الوطن العربي التي اتخذت من المركزية الغربية منطلقًا لها، وبنيت على أساسها المفاهيم التي بلورتها، كما تفوح منها دعوى كونية النموذج الحضاري الغربي والإنتاج المعرفي الغربي، لكن هذا الإنتاج المعرفي مرتبط بتراث ثقافي وإشكالات تاريخية موطنها الغرب، وبالتالي فهو إنتاج وليد الخبرة التاريخية لمجتمع وحضارة معينة، اكتسبت–بلا جدال–تفوقًا في العديد من المجالات المادية والعلمية، ولكنها لا تمثل حصيلة خبرة الإنسانية ككل .

لقد حدد الغرب نفسه على أنه متقدم، بمعنى أنه يصنع التاريخ ويغير العالم، بينما اعتبر الشرق (العالم القديم) سكونيًا وسرمديًا..ليس له من خيار سوى أن يجرب التكرار..أي أن يرى مستقبله في صورة أوربا وامتدادها – الولايات المتحدة – التي تمثل المستقبل(كرانغ،2005،ص95).

إن بحوث العالم الغربي حول المجتمعات الشرقية تتحكم فيها نزعة التمركز حول الذات(Euro Centrism)التي تجعل من مقياسه الفكري ونسقه الحضاري معيارًا لقياس الآخرين، وليست الدراسات الاستشراقية والإنثروبولجية، ونظريات التخلف والتنمية إلا نماذج صارخة لهذا النهج، ومن هنا يمكن القول:إن الجذور الفلسفية لهذه العلوم ونشأتها بوصفها انعكاسًا لواقع معين، ووظيفتها النظرية في سياق بناء اجتماعي، وخدمتها لغايات اجتماعية، قد جعلها محكومة باعتبارات معيارية ونفعية وجغرافية، تخرج– في أكثر الأحيان– عن مفهوم العلم (Science) بمعناه العالمي المحدد المعروف في حقل العلوم الطبيعية، الأمر الذي أخذ يخلع عليها إقليمية من نوع ما، دفعت البعض إلى القول:أنه لا توجد هناك علوم إنسانية اجتماعية واحدة، بل توجد علوم مختلفة، تتعد بتعدد الخرائط الاجتماعية والحضارية (القريشي،2008م ،ص31).

ويرى محمد (2002، ص 27–28) أن نظرة رجال الإدارات الاستعمارية الأوربية إلى المناطق المستعمرة قد تأسست على الشعور بالتفوق والاستعلاء، مع تغليف ذلك بمسوح رسالة عالمية حول مهمة الرجل الأبيض في المستعمرات، ورسالة الحضارة الأوربية في العالم، والمعرفة بالآخر(سكان المستعمرات)الذي ليس بمقدوره أن يعرف نفسه بسبب تأخره وجهله.ومن هنا فقد لجأ إلى إنتاج معرفة تستبدل الآخر(الشرقي)ثقافة وحضارة وتاريخًا بتمثلات ذهنية وعقلية من إنتاج الغرب، تأخذ طابعًا علميًا وموضوعيًا.

ويتساءل يوسف تيبس(2006، ص256)، ألا يمكن أن يكون العلم مجرد ثقافة من بين ثقافات أخرى؟ وبالتالي ألا يكون وراء هذا الهوس بالصرامة والموضوعية مسلمات ومقدمات أو أيديولوجيات أو تخمينات

عفوية وساذجة؟، أليس المجتمع العلمي مكونًا من أشخاص، لهم كذلك غرائز وأهواء، واعتقادات، وأسس سلطوية، واندفاعات كذلك؟.وهو بهذه الأسئلة يريد أن يؤكد على الطابع النسبي للمعرفة، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.وتيبس يتفق مع رشيد الحاج صالح فيما ذهب إليه من أن المعرفة ظاهرة اجتماعية وليست عملية عقلية بحتة، وليس للأطر الاجتماعية أي تأثير فيها.(ص38)إذ أصبحت المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية تخضع لتأثير شكل المجتمع والمراكز الاجتماعية.ولأنه لم يعد مقبولًا إخراج المعرفة العلمية من دائرة التأثير الاجتماعي، فإن المعرفة العلمية لا تمتلك استقلالًا ذاتيًا عن المجتمع الذي أنتجها يسمح بالقول أنها تتميز عن باقي المعارف بالموضوعية(صالح،2007م،ص40)، أي تلك الحالة المعرفية لدى العالم التي لا تشوبها عواطف، وقيم، ومفاهيم ورغبات مسبقة، وما يشبه ذلك، مما يؤدي إلى عدم اهتداء الباحث إلى الحقيقة الموضوعية(الذوادي،2005/ب، ص55).

ويؤكد صالح(2007)على أن الاعتقاد بموضوعية معرفة ما يحولها إلى موضوع إيمان (ص63)، والسبب كما يراه يعود إلى أن المعرفة العلمية لم تعد معرفة موضوعية بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ تتأثر موضوعيتها واستقلالية مضمونها عن تأثير العوامل الاجتماعية، بتأثير هذه العوامل على الهيكل الاجتماعي للعلم، أي على مؤسساته وعلمائه(صالح ،2007،ص،58،46) .

إن العوامل الاجتماعية – العوامل العملية أو الضمنية – كما يراها كرانغ، تعد حيوية في إحداث المعرفة، ولا يمكن-إذن- إزالتها ببساطة، وكأنها تلوث أو تفسد العمل. بل يجب عدم رؤية المعرفة العلمية على أنها ملوثة أو (متحيزة) من قبل العوامل الاجتماعية.والأصح هو وجوب النظر إلى العلم بصفته عملية اجتماعية؛إذ ليست هناك معرفة اجتماعية مستقلة وغير مطوقة. فالمعرفة، أكاديمية كانت أو شعبية، هي حول النظم الثقافية للاعتقاد والمصادقة، أي أنها ذات موقع محدد (كرانغ ،2005،ص 245).

والعلوم الاجتماعية والإنسانية عُرفت بثنائية الذات والموضوع.فالعلوم التي تصنف بأنها ذاتية في معالجتها للواقع أو الظواهر تصنف في أسفل الهرم المعرفي، مثل الفنون، والآداب، والإدارة، بينما العلوم التي تصنف بأنها موضوعية في معالجتها للظواهر موضوع اهتمامها تحظى بأهمية كبيرة مثل العلوم الطبيعية.والفكر الإداري المستورد من الغرب،شأنه شأن نظريات العلوم الاجتماعية والإنسانية متأثر-إلى درجة كبيرة- بما يعرف (بالمكونات المتنقلة)-بمعنى أنها مرتبطة بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر في الباحث المفكر وتشكل إنتاجه المعرفي.فالباحث/المفكر في العلوم الاجتماعية والإنسانية (في مجال الإدارة مثلًا)نشأ وترعرع في مجتمعه، وتشبع بأفكاره وتوجهاته، وقيمه، وتأثر بمحيطه وثقافته، لذا لا يمكنه الخروج عن هذا الإطار في تناوله لقضية ما، كما لا يمكنه أن يدعي الموضوعية في بحثه مادام لا يستطيع (عن وعي)السيطرة على خطاب هو في نهاية المطاف من صنع الآخر(أي المجتمع) الذي لقنه منذ صغره لغة تواصله وإثبات ذاته.إذن فالمنظور الذي يعتمده الباحث يتحدد بالزاوية التي اختارها، والموقع الذي قرر تبنيه، والثقافة التي ينتمي إليها(انظر :كرانغ،2005،ص9).والسبب هو أن الثقافة بوصفها مفهومًا، تعد جزءًا لا يتجزأ من أوضاع الحياة، حياتنا اليومية، بل- في الواقع-هي التي تعطي معنى لها (انظر :كرانغ،2005م،ص20).

ويدعونا كرانغ(2005 م،ص107- 108)إلى أن نكون حذرين من الادعاءات حول كونية العلوم الاجتماعية والإنسانية وفروعها التطبيقية وادعاء العلم الموضوعي، لأن تلك الادعاءات متورطة بعمق في ماض عنصري

إمبريالي، إذ عمل العلماء على توفير قاعدة بيانات للنظريات التي تقول إن السود والهنود هم أصناف منفصلة، أدنى من البيض.وتحت غطاء المعرفة(العلم الموضوعي)قام علماء في الغرب بتطوير فكرة التراتيبية الهرمية العرقية من خلال جمع المعطيات(الموضوعية)التي تعززها، و طرح الأسئلة التي تدعمها فقط."إن عقيدة الغرب المؤمنة بكونية وشموليتها الثقافة الغربية تعاني في هذا العالم الآن من ثلاث مشكلات هي:أنها زائفة، ولا أخلاقية، وخطرة (نيسبت،2005،ص200).والسؤال هو:هل كل المعرفة متحيزة ومحددة الموقع على حد سواء؟ويجيب كرانغ عن هذا السؤال(2005،ص237)بالقول أن علينا أن نعترف بأن الموقع الذي نتحدث منه يؤثر فيما نقوله؛فالموضوعية معضلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ,إذ إن كثيرًا من موضوعاتها (ذاتي) جدًا، حول الأحاسيس، والانفعالات، والمعاني.

فالموضوعية و الكونية–إذن–هي موضوعية زائفة.وقد أدت ادعاءات المعرفة الموضوعية بأنها ذات طبيعة كونية غير ملوثة بالتأثيرات المحلية إلى نتائج في غاية الأهمية، في مقدمتها تهميش الأشكال الأخرى من المعرفة سياسيًا.والتحذير من الادعاءات بالموضوعية والكونية ليس هجومًا على العلم، ولكنه محاولة للتعبير عن حاجتنا إلى التفكير من جديد في كيفية تصنيفنا للمعرفة، ولماذا تسمى معرفة ما كونية، وتحجز أخرى في نظم الاعتقاد المحلي (كرانغ ،2005،ص237،239).

إن خطوط التفكير هذه تبعث على التشكيك في التفسيرات الكلية أو الشاملة التي تدعي الحديث نيابة عن كل البشر، وأنها (كونية) وليست محلية/خاصة، وأنها ليست متأثرة بالصفة الاعتباطية للغة(الاستعمال اللغوي وتحديد معانيه أو اللعب اللغوي) بخلاف الثقافات المحلية.وقد قاد هذا النقاش إلى عدم اعتبار العلم مكتشفًا للقوانين الكونية وإنما هو ثقافة في حد ذاته(كرانغ ،2005،ص242).وفي العلوم الطبيعية ايضًا، جرى الاعتراف الآن–بشكل واسع–بأهمية المعرفة الضمنية، وحتى في العلوم الأكثر دقة، مثل الفيزياء، نستطيع أن نقترح أن فكرة الموضوعية الميكانيكية، حيث ترتكز المعرفة تمامًا على القوانين الواضحة، لا يمكن أبدا تحقيقها بكل ما في الكلمة من معنى(كرانغ،2005ص243).

رابعًا:مخاطر استيراد الجامعات العربية والإسلامية للنماذج والمداخل الإدارية الغربية:

ما مخاطر عملية الاستمرار في استيراد المفاهيم والنظريات الإدارية الغربية ؟إن الاستمرار في عملية استيراد الحلول والممارسات والنظريات الجاهزة لمواجهة المشكلات الإدارية الأكاديمية في الجامعات العربية والإسلامية يمكن أن ينتج عنه نتائج خطيرة على مستقبل الأمة العربية والإسلامية بصورة عامة، وجامعاتها بصورة خاصة.في الصفحات التالية ملخص لأهم المخاطر المحتملة من الاستمرار الجامعات العربية والإسلامية في استيراد المداخل الإدارية الغربية في تسيير شؤونها الإدارية والأكاديمية، وهي:

- الخلط بين ما هو كوني وما هو محلي في المعرفة:**على الرغم من أن هذه المداخل الإدارية المستوردة من الغرب لتسيير مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات العربية والإسلامية هي نتاج ثقافي وفكري لنظام عالمي تسيطر عليه الدول الغربية الصناعية، فأنها أصبحت تقدم إلى جامعات الشرق العربي والإسلامي بوصفها نظريات ومداخل"علمية"كونية أو عالمية قادرة على تشخيص واقع المؤسسات الأكاديمية في هذه المجتمعات، وتقديم المعالجات لمشكلاتها بغض النظر عن أي خصوصيات أو ظروف تاريخه، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو تنظيمية لهذه المؤسسات، أي دون اعتبار لعدم ملاءمة المداخل الإدارية المستوردة من الغرب لواقع المؤسسات الأكاديمية ومشكلاتها في المجتمعات العربية والإسلامية، وطبيعة تطور هذه المؤسسات، وعمرها الزمني، وعلاقاتها بالدولة والمجتمع في مجتمعاتها، وإنما التسيير والتمويل المعتمدة، والوضع القانوني لكادرها الأكاديمي والإداري(موظف دولة أو موظف مؤسسة).**
- تغريب العقل الإداري العربي والإسلامي:**يؤكد بوبر(2003،ص178-188)أن المشكلات سابقة على النظريات؛على الأقل من زاوية تفهم العلم، أي تفهم نظرياته.إن النظرية تتخلق كنتيجة لمحاولاتنا حل تلك المشكلات.وبالتالي فإن منهج العلم يمكن وصف مساره في مشكلات–نظريات–انتقادات–مشكلات جديدة، وهكذا تبدأ الرحلة من جديد.والتفسيرات التاريخية تعمل دائمًا عن طريق إعادة بناء العقل للموقف(بوبر،2003ص202).ومن دون تفهم موقف المشكلة التي نشأت عنه النظرية، تغدو النظرية بلا قصد، أي لا يمكن تفهمها بصورة ملائمة.فمن دون تفهم المشكلات التي تنشأ عن الكساد والبطالة في عالم الاقتصاد، فإن نظرية كينز قد تبدو بلا قصد، بوصفها محاولة لحل تلك المشكلات(بوبر،2003،ص186). ولا يبدأ عمل العلماء بجمع المعطيات، بل بالانتقاء المرهف لمشكلة واعدة :مشكلة ذات شأن ومغزى في سياق موقف المشكلات الراهنة، وموقف المشكلة بدوره، تهيمن عليه نظرياتنا هيمنة كاملة (بوبر 2003،ص185).ببساطة، ليس هناك معرفة جديدة من دون أن تكون تعديلًا طرأ على نوع ما من معرفة أسبق،نوع من التوقع ، وهذه التعديلات تحدث بصورة خاصة- حينما تقع معرفة أسبق في مصاعب–مثلًا حينما يخيب توقع ما، حينما تنشأ عنه مشكلة(بوبر 2003،ص186).العلم يبدأ وينتهي بمشكلات ذات مضمون (بوبر2003،ص186).**

  وتأسيسًا على ما سبق، فإن الاستمرار في استيراد تلك المداخل والنظريات الإدارية وتدريسها، ومحاولة تطبيقها وكأن مضامينها حقائق علمية مطلقة يمثل منهجية خطيرة، أسهمت كثيرًا في تغريب العقل الإداري العربي والإسلامي واصطناع المعرفة المشوهة، وإحداث حالة من الانفصال بين العلم والواقع، ولعل هذه النتائج تتجلى بوضوح عند محاولة تطبيق تلك المداخل والنظريات في المؤسسات العلمية والاجتماعية العامة(انظر:القريشي،2008،ص33).
- إهمال الجوانب الداخلية لمكونات الثقافة وتأثيرها على سلوك الأفراد:**الأبستيمولوجيا الغربية التي تمثل المرجعية الثقافية للإنتاج المعرفي الغربي المستورد لا تولي أهمية للجوانب غير الموضوعية(الخفية) للثقافة، ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، والعقيدة، والفن، والأخلاق والتقاليد، وأي مهارات وعادات يكتسبها الإنسان كونه عضوًا في المجتمع(تيلرفي الذوادي,2005 /أ,ص40).ويضيف الذوادي(2005/أ)إن الأبستيمولوجيا الغربية لا**

تكترث بالكشف عن طبيعة الجوانب الداخلية لمكونات الثقافة وكيف تؤثر هذه المكونات في سلوك الأفراد وحركية المجتمعات البشرية، ومدى تأثيرها.إذ أهملت العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية المعاصرة (وما تفرع عنها من نماذج ونظريات في مجال الإدارة)موضوع الرموز الثقافية، كاللغة والفكر، والعقيدة، والمعرفة/العلم، والقوانين، والقيم، والأعراف، والتقاليد والأساطير.و تنفر العلوم الاجتماعية الغربية من دراسة الملامح الميتافيزيقية للرموز الثقافية آنفة الذكر وغيرها من الظواهر المشابهة، وترفض التعامل معها منهجيًا، و أبستيمولوجيًا(ص42،53،41)، أي أنها ترفض التعاطي مع ما سماه الذوادي(2005/أ،ص51)"بمفهوم الروح الثقافية الرمزوية للإنسان".وبهذا تكون المفاهيم والنظريات الغربية قد تركت جانبًا عوامل رئيسة يتأثر بها السلوك البشري (ومنه السلوك الإداري)، وبالتالي فقدت مصداقيتها.لماذا؟ لأن الإنسان يستمد من عالم الرموز الثقافية حرية العمل والاختيار، والاختلاف عن الآخرين.فالسلوك البشري يتمتع بإمكانات غير محدودة من المرونة، أي أنه تحكمه حتمية مرنة لا حتمية، متصلبة.وهذا شأن طبيعي، إذ إن معظم أنساق الطبيعة تحتوى على عمليات حتمية وأخرى احتمالية (الذوادي،2005/أ،ص48).إن الاعتناء بدراسة كنه الرموز الثقافية يندرج ضمن البحوث الأساسية العلمية.فالرموز الثقافية هي ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات؛وبعبارة أخرى ، إنها تمثل جوهر الإنسان؛فالكشف عن طبيعتها وخفاياها هو–إذن–أمر ذو أولوية؛إذ إن عمق فهمنا لها يقربنا أكثر من كسب رهان فهم سلوك الفرد وحركية المجتمع البشري.لذلك فهي جديرة بالبحث المتعمق الذي يحاول إماطة اللثام عن أعمق جوانبها (الذوادي،2006،ص150).

- **تكريس النزعة المركزية الغربية ومفهوم التطور وحيد الاتجاه:يرى الهرماسي(1995،ص115).أن عملية النقل للإنتاج المعرفي الغربي في مجال العلوم الاجتماعية من قبل العلماء والباحثين العرب قد كرس النزعة المركزية الغربية ومفهوم التطور الوحيد الاتجاه للمجتمعات البشرية، وهي–في رأيه–إشكالية تستوجب ضرورة الوقوف أمام النظريات والمفاهيم المستوردة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛كون هذه المفاهيم والنظريات تحمل ثقل المنظومات الرمزية للمجتمعات الغربية المنتجة لتلك المفاهيم والنظريات، كما يتعين اتخاذ موقف نقدي إزاءها، وتحليل إمكانية وشروط استخدامها كأطر نظرية لتشخيص الواقع الاجتماعي العربي والإسلامي.**

في ضوء ذلك، يمكن القول إن ما ينطبق على استيراد النظريات والمفاهيم في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية من تحذيرات ينطبق ايضًا على النظريات والمفاهيم الإدارية المستوردة؛إذ إن هذه المفاهيم والنظريات هي ذاتها تم إنتاجها داخل حقول المعرفة الغربية على واقع مختلف عن الواقع في الجامعات العربية والإسلامية، وبالتالي فأنها لا تنطلق من الحاجات الحقيقية للمجتمعات العربية والإسلامية عمومًا، وجامعات تلك المجتمعات على وجه الخصوص.وقد يرى معظمهم أن قيم التنوير في الفلسفة الغربية تمثلت في طريق التقدم الواحد الوحيد الذي يرسمه العقل الذي قطعه الإنسان الأوروبي باقتدار، ومن حقه وواجبه أن يفرضه على الشعوب المتخلفة طوعًا أو كرهًا(انظر:بوبر2003،ص 12–13)، وبالتالي تعزيز وصاية الغرب الفكرية على شعوب الأرض.

إن الصدام الثقافي يمكن أن يفقد قيمته العظمى إذا كانت إحدى الثقافات المتصادمة تعتبر أنها هي العليا والأكثر تفوقًا بشكل عام ، وأيضا إذا اعتبرها الآخرون كذلك،قد تقوض هذه القيمة العظمى للصدام الثقافي، لأن أعظم قيمة للصدام الثقافي هي أنه يمكن أن يستدعي اتجاهًا تقدمياً، فإذا بات فريق أو طرف مقتنعًا بدونيته، فإن الاتجاه النقدي لمحاولة التعلم من الآخر سوف يحل محله نوع من التسليم الأعمى:الوثبة العمياء إلى قلب دائرة سحرية جديدة أو الارتداد ...(بوبر،2003،ص79).إن الاستعداد للتعلم من الآخرين يواجه عوائق خطيرة من النسباوية الثقافية.أنها عوائق أمام منهج قبول بعض المؤسسات، وتعديل البعض الآخر، ورفض السيئ منها...إن الواقع الاجتماعي قليلًا ما يماثل الصورة المفترضة (بوبر 2003،ص74).

- قبول البدع والصيحات الشائعة في الفكر و الثقافة:**في الوقت الحاضر باتت البدع الشائعة في العلوم هي الالتجاء للمعرفة التخصصية وسلطة الخبراء (بوبر،2003،ص25).ويعارض بوبر التلهف الذي يبديه البعض على قبول الأفكار الجديدة فقط لأنها جديدة، لكنه يؤيد أن نتحمس لعدم كبت فكرة جديدة، حتى إن لم تبد لنا عالية الجودة (بوبر،2003،ص48).ولاشك أن ثمة علماء وممارسين يسلمون قياداتهم للآخرين، أو ينصاعون للضغوط الاجتماعية، ويقبلون نظرية/نظريات جديدة؛كعقيدة جديدة لأن الخبراء أصحاب السلطة قد قبلوها. وبأسف بالغ، ثمة بدع شائعة في العلم، وثمة ضغوط اجتماعية.وقد يأتي اليوم الذي تغدو الزمرة الاجتماعية من العلماء مؤلفة فقط من العلماء اللذين يقبلون(الدّجما)السائدة قبولًا بلا نقد.أنهم- في العادة- يزحفون تحت وطأة البدع الشائعة.وسوف يقبلون نظرية ما لأنها آخر صيحة، لأنهم يخشون أن ينظر إليهم باعتبارهم موصومين بالتواني والتلكؤ(بوبر،2003،ص86).**

وتحت هذه التأثيرات والضغوط، يتم إغفال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة حول المداخل الإدارية الجديدة المطلوب تبنيها في الجامعات(انظر:IMT 580,2007,P.3).مثل:

- **هل يمتلك المدخلُ الإداري المطلوب تبنيه سجلًا ناجحًا من حيث تطبيقه في الجامعات والكليات المناظرة وخلال فترة كافية من الزمن تسمح بإصدار حكم على مدى نجاحه من عدمه؟.**
- **هل المداخل الإدارية (أو الموضة الإدارية)تخدم المنظمة من حيث تلبية احتياجاتها الإدارية؟**
- **هل سيؤدي تبني المدخل الإداري الجديد إلى المحافظة على الوضع التنافسي للمؤسسة أو يزيده ، وعدم تبنيه سيؤدي إلى تراجع مركز المؤسسة التنافسي في السوق.**
- **هل تملك المؤسسة الموارد المادية والبشرية المطلوبة أو الضرورية لتطبيق المدخل الإداري الجديد؟**
- **هل الفوائد والمنافع المتوقعة للمؤسسة تفوق أو ترجح التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتبني وتطبيق المدخل الإداري الجديد؟.**
- **هل يمكن تطبيق المدخل الإداري الجديد في أجزاء من المنظمة أو أنشطة محدودة لفترة تجريبية للتقليل من المخاطر؟.**
- **هل تمتلك المؤسسة سجلًا ايجابيًا في تبني وتطبيق المداخل والموضات الإدارية في الماضي؟.**
- **هل تستطيع المنظمة تحمل الاستثمار متوسط وطويل الأمد في تبني المدخل الإداري، وتحمل فترة انتظار طويلة لجني ثمار أو عائد ذلك الاستثمار؟**
- **هل يمكن التغلب على الجهود والمقاومة المنظمية للتغيير بنجاح؟.**
- **هل لدى المؤسسة بدائل أخرى للمدخل الإداري الجديد؟.**

- تعميق النزعة العلموية:**هناك اعتقاد يتم الترويج له منذ زمن، هو أن النظريات (العلم)الغربية في مجالات كثيرة قد حققت نجاحات كبيرة في بلدان المنشأ، وأنها هي الحل الوحيد لكل المشاكل ، حتى أصبحت الجامعات تتعامل مع تلك النظريات والعلوم وكأنها تحمل سمات قدسية، وبدون وعي لحقيقة ما تنطوي عليه من(أبعاد ثقافية) وخصوصيات جغرافية، وزمانية، ونسبيات معرفية، وهكذا غذى هذا الاعتقاد نزعة المحاكاة، وأنعش حالة التسليم بها.لقد ولدت هذه النزعة (العلموية)حالة من التعاطي مع العلم الجاهز ومنتجاته، حتى باتت النخبة المتخصصة ترى أن الوسيلة الوحيدة للتقدم هي بتداول أحدث النظريات العلمية، دون أي تساؤل عما تنطوي عليه تلك النظريات من أسس فلسفية.كما بات التعاطي معها كما لو كانت أجهزة جديرة بالاستخدام بشكل لا تحتاج معه إلى أية مراجعة أو تقويم، وتلك نزعة خطيرة على الصعيدين الفكري والتربوي (القريشي،2008،ص52 -53).**

- تعميق ظاهرة تبعية الجامعات العربية والإسلامية العلمية والثقافية لمراكز إنتاج المعرفة الغربية:

إن الاستمرار في استيراد النظريات الإدارية ومحاولات تطبيقها في جامعات المجتمعات العربية والإسلامية يعمل على تعميق تبعية هذه الجامعات لمراكز إنتاج المعرفة والثقافة في الدول الصناعية، وعجز الجامعات عن تطوير نماذج إدارية نابعة من واقعها كمؤسسات، ومن خصائص مجتمعاتها الابستيمولوجية، ودور النظم الاجتماعية من المعرفة والتجديد، دون أن يفيد تلك الجامعات كثيرًا؛وذلك أن ما يتم نقله واستيراده من نظريات ومفاهيم إدارية قد تم إنتاجها لخدمة مؤسسات دول المركز، وهي ذات علاقة قوية بمشكلات تلك المؤسسات والمجتمعات وبمسار تطورها التاريخي.ولعل المشكلة التي تواجهها جامعات المجتمعات العربية والإسلامية فيما يتعلق باستيراد أنماط التسيير من الخارج هي أن تلك الأنماط غير قادرة على حل مشكلاتها، وقد تؤدي إلى ازدياد التبعية الثقافية للجامعات العربية والإسلامية، واحتمال أن تصبح تلك المجتمعات وجامعاتها أكثر اعتمادًا على دول المركز بمرور الوقت.

إن استيراد النظريات والمفاهيم الإدارية الغربية ومحاولة تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات العربية والإسلامية ممارسة لا تختلف كثيرًا عن الممارسات التي تتم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى في هذه المجتمعات، وتحديدًا نقل قضايا ومفاهيم ونظريات اجتماعية من المجتمعات الغربية مع منطلقاتها الفكرية والايديولوجية ومحاولة تطبيقها في مؤسسات المجتمعات العربية والإسلامية، الأمر الذي لا يعيد إنتاج تبعية هذه المؤسسات للغرب فقط ، بل يعمق هذه التبعية دون أن تستفيد المؤسسات المستوردة لها، إنها عملية تسهم بامتياز في تعميق التبعية البنيوية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات المستوردة لتلك النظريات والمفاهيم بصورة خطيرة، كون ما يتم استيراده يقع ضمن حقول المعرفة التي يصعب (أو حتى يستحيل) فصلها وعزلها عن تأثيرات خصوصية المجتمعات الغربية المنتجة لها، أو عن

حقيقة التعددية الثقافية وتنافس الثقافات وصراعها، وذلك أن ما يتم استيراده من مفاهيم ونظريات اقتصادية، أو سياسية، أو إدارية هي معرفة مشروطة بالظروف المجتمعة والتاريخية المحيطة بإنتاجها.

إن النقل المباشر لنظريات الآخرين ومعارفهم لا يمكنه إنتاج معرفة حقيقية، ولا يولد علما يلتحم بالواقع أو يعبر عنه، لذلك ليس لهذا الاستيراد المستمر والمتزايد للمداخل الإدارية الغربية من تفسير سوى التبعية التي أثبتت من جديد أنها مستمرة على كل الأصعدة، بما فيها العلمي والتربوي، ولم تنتج حتى الآن أي شيء ذي قيمة، وحتى بيوت الخبرة التي أصبحت مرجعًا في التأسيس والتطوير لم تفعل شيئًا، بل لعلها كرست التبعية (انظر:القريشي،2008،ص47)، في تناوله لمشكلة توطين العلوم في المجال العربي والإسلامي).

- **إعاقة تأسيس فكر إداري عربي وإسلامي:يعاني الوطن العربي من تخلف هائل في مجال الدراسات الإدارية المتعلقة بتسيير مؤسسات التعليم العالي ومشكلاته، خاصة حول العديد من قضايا ومشكلات التعليم العالي الإدارية والمالية والأكاديمية، على الرغم من توافر مادة غزيرة للبحث الإداري الأكاديمي في جامعات الوطن العربي.**

إن الاستمرار في البحث عن حلول وممارسات إدارية جاهزة لحل مشكلات جامعات الوطن العربي يمثل استمرارًا لحالة التبعية الفكرية العمياء للرؤى والنظريات والمفاهيم المعرفية الغربية.إن هذا النوع من التبعية الفكرية يحول دون تأسيس وتوطين فكر إداري أكاديمي عربي تنبثق نظرياته وحلوله ومفاهيمه من واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وواقع مجتمعاتها، والعلاقة بينهما وبين بيئتها الخارجية.اي أن تكون فرضيات ومناهج ونظريات الفكر الإداري الأكاديمي العربي حصيلة التعامل مع الممارسات الإدارية الأكاديمية الفعلية في مؤسسات التعليم العالي العربية من جهة,ومع معطيات وواقع النسيج المجتمعي، والحياة الاجتماعية في الوطن العربي من جهة أخرى (انظر:الذوادي ,2005،ص33)في دعوته إلى تأصيل علم اجتماع عربي.والنتيجة هي تعميق أسباب التخلف الإداري، وفي مقدمتها محاكاة المجتمعات العربية والإسلامية للمجتمعات المتقدمة بطريقة غير عقلانية.

إن الإشكالية التي تواجهها محاولات استيراد وتطبيق المداخل الإدارية في المؤسسات الأكاديمية العربية والإسلامية هي أنها قد تطورت وتشكلت لتقديم حلول لمنظمات الأعمال والصناعة، أو لمؤسسات القطاع الحكومي في الدول الصناعية الغربية، ثم إنه تم ترحيلها في فترات لاحقة إلى مؤسسات التعليم العالي في تلك الدول ذاتها، وبعد أن تخلت عنها هذه المؤسسات يتم الآن تسويقها إلى مجتمعات الشرق العربي والإسلامي التي تختلف ظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وخصائصها الثقافية عن تلك الخاصة بالدول الصناعية الغربية المصدرة للمداخل الإدارية.

ملخـص وخـــــاتمة:

ملخص

حاولت هذه الدراسة توضيح معوقات تطبيق النماذج أو المداخل الإدارية الغربية في مؤسسات التعليم العالي العربية والإسلامية،التي يمكن إرجاعها ليس فقط للأسباب والمعوقات التي واجهت تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في بلد المنشأ(الولايات المتحدة)،وإنما لأسباب تتعلق بمرجعيتها الأبستيمولوجية التي تفتقد إلى صفة الكونية أو الموضوعية أو صفة "العلم ".وقد أبرزت هذه الدراسة قضايا ثلاث هي:

1. اختلاف خصائص النظرية المعرفية الغربية التي أنتجت تلك المداخل الإدارية في إطارها عن خصائص النظرية المعرفية العربية والإسلامية،وأهم تلك الخصائص هي:نفي الغيب وعدم الاعتراف بأي دور للدين خارج النطاق الشخصي،وتالية العقل وإنكار أي مصادر أو أدوات أخرى للمعرفة،والاعتقاد المطلق في سيادة الغرب ورسالته التاريخية(عقدة الاستعلاء)،والبراجماتية المطلقة في تحديد مجالات استخدام العلوم وتطبيقاتها،والترتيب الهرمي للعلوم،وتحويل رسالة العلم إلى تمكين الأقوياء من أحكام سيطرتهم على الضعفاء من خلال الإيمان بمبدأ الصراع والبقاء للأقوى ،والإيمان بقانون التغيير والتحول الدائمين.

2. إن الإطار الأبستيمولوجي بخصائصه أنفة الذكر في الفقرة(1)يفتقد إلى صفة العالمية أو الكونية ،وبالتالي فإن النظريات والمداخل الإدارية التي طورها الغرب لابد أن تفتقر إلى خصائص الموضوعية والكونية أو العالمية،ولأن عالمية الإطار موضع تساؤل ،فإن علامة استفهام كبيرة يجب أن توضع حول جدوى استيراد المجتمعات العربية والإسلامية للنظريات والحلول الإدارية الجاهزة.

3. إن هناك عدد من المخاطر المترتبة على استمرار الجامعات العربية والإسلامية في استيراد المداخل الإدارية الغربية في تسيير الجامعات، وأهم تلك المخاطر:

- **الخلط بين ما هو كوني وما هو محلي في المعرفة.**
- **تغريب العقل الإداري العربي والإسلامي.**
- **تكريس النزعة المركزية الغربية ومفهوم التطور وحيد الاتجاه.**
- **قبول البدع والصيحات الشائعة في الفكر والثقافة.**
- **تعميق ظاهرة تبعية الجامعات العربية والإسلامية العلمية والثقافية لمركز إنتاج المعرفة الغربية.**
- **إعاقة تأسيس فكر إداري عربي وإسلامي .**
- **تعميق النزعة العلموية.**

(خاتـــــمة)

إن القضية التي حاولت الدراسة التأكيد عليها هنا هي الدعوة إلى الاعتراف بأهمية الفروق والاختلافات الأبستيمولوجية كعامل مهم في إعاقة تطبيق المداخل الإدارية المستعارة من الغرب،وأنها قد تشكل عوامل أساسية تسبب مع غيرها من العوامل،مأزق التطبيق لتلك المداخل الإدارية.

إن النتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة هي إن المداخل الإدارية المستعارة من الغرب لتطبيقها في الجامعات العربية والإسلامية،مهما بلغت من التبلور ومهما كان سجلها في التطبيق في مجتمعاتها الأصلية،لا يمكن أن يكتب لها النجاح في الجامعات العربية والإسلامية لعدم استنادها إلى مرجعية أبستيمولوجية في تراث المجتمعات العربية والإسلامية.لذا فإن هذه الدراسة قد خلصت إلى الدعوة إلى تأسيس أقسام علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه وتعني بدراسة جامعاتنا دراسة علمية متعمقة تهدف إلى بناء مداخل ونظريات إدارية وأكاديمية،"علم"إداري عربي إسلامي يستند إلى المقومات الآتية:

1. **خصائص نظرية المعرفة العربية والإسلامية وفي مقدمتها:مبدأ التوحيد والإيمان بالغيب ،والإيمان بتعدد وشمولية مصادر المعرفة ومنها الوحي،مبدأ وحدة الإنسانية،ومبدأ الغائية من خلق الكون،ومبدأ وحدة العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية والطبيعية،ومبدأ التسخير والتعارف الإلهي على مستوى الطبيعية والمجتمع ،وقاعدة التطور والثبات التي تؤكد على وجود قيم أخلاقية ثابتة.**

إن المداخل الإدارية المستوردة من الغرب لتسيير الجامعات في المجتمعات العربية والإسلامية هي إنتاج معرفي غربي لا يمكن عزلة،أو تنقيته من خصائص الإطار الأبستيمولوجي للمجتمعات التي أنتجته والتي تجعل تطبيقها في بيئات غير غربية مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة،وهي مرجعية مختلفة في خصائصها عن المرجعية الأبستيمولوجية للمعرفة الخاصة بالمجتمعات العربية والإسلامية.

هناك اليوم ضرورة ملحة لتأصيل النظريات والحلول الإدارية لمشكلات الجامعات العربية والإسلامية في أن تكون فرضيات ومناهج ونظريات الإدارة الأكاديمية في الجامعات العربية والإسلامية في ضوء مبادئ الأبستيمولوجيا العربية و الإسلامية.إن أية جهود لتأسيس فكر/علم إداري عربي لن يكتب لها النجاح ما لم يؤصل ذلك الفكر/العلم الإداري في الثقافة الرئيسة لمجتمعات الوطن العربي،وهي الثقافة الإسلامية العربية.إن تأسيس هذا الفكر على رؤية معرفية مستقاة من الثقافة العربية والإسلامية يعني تجذيره في هذه الرؤية بالنسبة إلى الظواهر والمشكلات التي يهتم بدراستها في مؤسسات التعليم العالي العربية.هذا النوع من الفكر الإداري يزيد من قدرتنا على مواجهة مشكلات مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية؛كونه يبين الرؤية المعرفية للثقافة العربية والإسلامية من جهة،والمواضيع المدروسة من واقع هذه المؤسسات من جهة أخرى.

2. **الإطار المؤسسي للجامعات العربية والإسلامية وواقعها الحالي،وأهم ملامحه:واقع المؤسسات الأكاديمية في المجتمعات العربية والإسلامية،وطبيعة تطور هذه المؤسسات،وعمرها الزمني،وعلاقاتها بالدولة والمجتمع في مجتمعاتها وأنماط التسيير والتمويل المعتمدة،والوضع القانوني لكادرها الأكاديمي والإداري(موظف دولة أم موظف مؤسسة).**

3. طبيعة المشكلات التي تواجهها الجامعات العربية والإسلامية:إننا بحاجة إلى تحديد دقيق ومتعمق لمشكلات مؤسساتنا الجامعية الإدارية، منطلقين من معطيات جامعاتنا باستقلالية منهجية وفكرية نستقيها ثقافياً،وأبستيمولوجياً وميدانياً من واقعها الأكاديمي ومن محيطها الاجتماعي،بحيث نستطيع تحديد مشكلات جامعاتنا وفهمها فهماً معمقاً،والوصول إلى رؤى ومفاهيم ونظريات إدارية مبتكرة لحلها (انظر: الذوادي , 2005/أ,ص34،في دعوته لتأصيل علم اجتماع عربي).
4. أهمية الأصالة والابتكار في معالجة مشكلات التعليم العالي في المجتمعات العربية والإسلامية.لا جدال في أن الجامعات في المجتمعات العربية والإسلامية تواجه مشكلات جوهرية تمنعها من المساهمة في عملية النمو والتقدم في مجتمعاتها.إلا أنها مشكلات لا يمكن شراء حلول جاهزة لها،كما تشترى وسيلة مواصلات أو محطة لتوليد الطاقة أو جهاز للأشعة مثلا،ولا تستطيع هذه المجتمعات استيراد تكنولوجيا تساعد على التقليل منها.إنها مشكلات تمس سلوك البشر في تفاعلهم معاً في إطار ثقافي معين، وحلها وابتكار حلول صالحة لها يتطلب فهمها في سياقها الثقافي،وقد لا تصلح في سياقات ثقافية أخرى .وهي مشكلات لا تنتمي إلى مجال العلوم الطبيعية، وإنما يمكن البحث عن حلول لها في العلوم الاجتماعية والإنسانية (انظر:يونس ،2006،ص148).يقول عادل حسين:أن المجتمعات العربية والإسلامية تواجه، من موقع التبعية والتخلف الاقتصادي،أسئلة غير تلك التي واجهتها مجتمعات أوروبا الغربية في الماضي،وتواجهها اليوم من موقع التفوق العلمي والتكنولوجي،وبالتالي الاقتصادي(سيف النصر،1993م،ص120)،مما يعني أن الجامعات في هذه المجتمعات تواجهها أيضا مشكلات و تحديات مختلفة عن تلك التي تواجه جامعات الغرب.
5. طبيعة "علم"الإدارة بوصفه مجال تطبيقي من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية:يجب على جامعاتنا أن تدرك وتتعايش مع حقيقة إن الإدارة بكل فروعها ليست مساقاً علمياً صرفاً بقدر ما هي مهنة،وإنها حديثة النشأة كتخصص أكاديمي مقارنة بغيرها من فروع العلوم الاجتماعية،وان عليها أن تتعامل مع المداخل المستوردة في ضوء ذلك،والاعتراف بأن العمل الإداري هو مهنه يشكل خطوة نحو إدراك حدود الاستفادة من استيراد الحلول الجاهزة.(انظر:بينيس و أوتول،2006،ص165).كما أن الموضوعات والظواهر التي تدرسها العلوم الاجتماعية والإنسانية–ومنها الإدارة–لا تتبع قوانين الحتمية المتشددة التي تتصف بها علوم دقيقة مثل الفيزياء،إذ يوجد فيها ما يسمى بالبنيات المشتتة(Dissipalive structures)، أي تلك البنيات التي ليس لها تأثير يتمتع بقوة الحتمية الكاملة،كما هو الأمر في فيزياء نيوتن الميكانيكية(الذوادي، 2005/أ، ص35،37).
6. جهود العلماء العرب والمسلمين:وتأسيساً على ما سبق فإنه، يمكن القول أن العلماء العرب والمسلمين،داخل الجامعات وخارجها،وحدهم يمكنهم بناء مداخل ونماذج إدارية نظرية وتطبيقية لمواجهة مشكلات جامعاتهم خاصة،ومجتمعاتهم عامة.فهم من يمتلك هوية الانتماء إلى هذه المؤسسات والمجتمعات التي تحتضنها، ومن يمتلك القدرة على التحدث والتنظير حول قضايا مجتمعاتهم ومؤسساتهم الأكاديمية(انظر:كوبر2008،ص141)،وبالتالي مقاومة استيراد الحلول العالمية،واكتشاف خصوصيات مجتمعاتهم و مؤسساتهم والقضاء على عقدة النقص عند هذه الأمة.

إن الاستمرار في استيراد الحلول الإدارية من الخارج يعرقل قدرة جامعات الدول العربية على تطوير قدراتها الإدارية التدريبية والبحثية والاستشارية، وهي أساسية لمواجهة مشكلاتها أولًا، ومشكلات هذه الدول

التي سوف تحتاج أن تمتلك القدرة على تطوير مواردها البشرية بنفسها، وتصميم وتنظيم وتقييم برامجها التدريبية بنفسها، عاجلًا وليس آجلًا.والمطلوب فعلًا هو مراكز للبحث والتدريب الإداري في الدول العربية والإسلامية يكون موقعها الجامعات.إذ إن وجود مراكز قادرة بصورة كافية على اكتشاف معارف أصيلة، ونشرها، والحفاظ عليها سيشكل قاعدة للتكيف مع الحاجات الخاصة بهذه الدول في إطار تقاليدها الثقافية والحضارية (انظر: Weiler,1984, p.179).والتاريخ يؤكد أن الإنسان المتخلف كان وما يزال عاجزًا عن الإفادة من تقدم الآخرين وعطائهم، وأنه سيبقى زبونًا مستهلكًا لمنتجات الآخرين المادية والفكرية، الأمر الذي يكرس ويعمق تخلفه، ويقضي على أمله في النهوض والتقدم(القريشي،2008،ص8).

وعملية الاستيراد للمداخل الإدارية في تسيير الجامعات لا تعمل فقط على تعميق التبعية الثقافية والفكرية للجامعات العربية والإسلامية، بل على تقويض مرتكزات التنوع الثقافي أيضاً، إذ إنها تعمل على إعاقة إنتاج واستهلاك (المعرفة)محليًا لصالح مراكز إنتاج(المعرفة)للمجتمعات الصناعية المتقدمة.

المراجع العربية

1. **إبراهيم،أبو بكر محمد أحمد.(2006).مفهوم التكامل المعرفي وعلاقته بحركة إسلامية المعرفة.**إسلامية المعرفية،**السنة الحادية عشرة،العدد(42،43)**، 11-52.
2. **بن نصر،محمد.(2006).تأصيل العلوم الإنسانية والاجتماعية:أما آن لهذه الازدواجية أن تنتهي؟.**إسلامية المعرفة،**السنة الحادية عشرة، العدد (42،43)**، 99- 126.
3. **بوبر،كارل.(2003).أسطورة الإطار:في دفاع عن العلم والعقلانية .تحرير مارك أ.نوترنو،ترجمة يمنى طريف الخولي.**عالم المعرفة،**العدد(292).المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت.**
4. **بينيس،وارينج.وأوتول،جيمس(2006).كيف ضلت المدارس الاقتصادية طريقها؟**الثقافة العالمية،**العدد(134)،156-167.**
5. **البوطي،محمد سعيد رمضان.(2006).اليقين الإسلامي والمعرفة الغربية.**وجهات نظر،**العدد(91)**، 24-27.
6. **تيبس،يوسف.(2006).تاريخية العلم:النفي محرك للعلم-نموذج كارل بوبر.**عالم الفكر،**35(1)**،253-315.
7. **الجادرجي،رفعت.(1995).جدوى رصيد السلف في تكوين المعاش المعاصر.**المستقبل العربي،**196(6)**، 48-61.
8. **داؤد،أحمد يوسف.(1998).في قضية التراث الثقافي والإبداع الثقافي.**المعرفة،**السنة السابعة والثلاثون،العدد (422)**، 152- 175.
9. **الذوادي، محمود.(2005/أ).نداء حول ضرورة تأصيل علم الاجتماع العربي في صلب مرجعيته الثقافية.**عالم الفكر، 34 (1)، 33-63.
10. **الذوادي،محمود.(2005/ب).الثقافة في الرؤية المعرفية الإسلامية.**وجهات نظر،**العدد(74)**، 54-57.
11. **الذوادي،محمود.(2006).أضواء على طبيعة الثقافة في الرؤية المعرفية الإسلامية.**إسلامية المعرفة، **السنة الحادية عشر،العدد(42،43)،127-159.**
12. **الربابعة،جعفر كامل،هيلات،مصطفى قسيم،والترتوري،محمد عوض.(2008).العلاقات بين الاتجاهات الأبستيمولوجية ومفهوم الذات لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية.**مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس.**المجلد السادس،العدد الثاني،11-45.**
13. **سيف النصر،علي.(1993).الصحوة الإسلامية المعاصرة والعلوم الإنسانية.** المستقبل العربي،**العدد (190)، 116-132 .**
14. **شيفرد،ليندا جين.(2004).**أنثوية العلم:**العلم من منظور الفلسفة النسوية.ترجمة يمنى طريف الخولي.**عالم المعرفة،**العدد(306).المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب :الكويت.**
15. **صالح،رشيد الحاج.(2007).المعرفة العلمية بين العوامل الاجتماعية والبنية المنطقية:بحث سوسيولوجي في ماهية العلم** .عالم الفكر، **36(1)**،37- 67.
16. **القريشي،علي.(1995).**نحن والغرب: **قراءة في التمركز الأوروبي وتجلياته في المجال العربي الإسلامي.المستقبل العربي،196(6)،154-150.**
17. **القريشي،علي.(2008).**توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية،رؤية ومشروع.كتاب الأمة، **العدد(125)السنة الثامنة والعشرون وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات:قطر.**

18. قمودي،إبراهيم.(2004).في ابستيمولوجيا النمذجه(1-9).الموقع الإلكتروني:
http://minerve.org/index.php?option=com-
.(content&task=View&id=147&Itemid=101.5/7/2009).

19. كوبر، آدم.(2008).الثقافة:التفسير الأنثروبولوجي.ترجمة تراجي فتحي،ومراجعة د.ليلى الموسوي.عالم المعرفة،العدد(349).المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب-الكويت.

20. كرانغ، مايك.(2005).الجغرافيا الثقافية:أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية.ترجمة سعيد منتاق.عالم المعرفة،العدد(317).المجلس الوطني للفنون والآداب:الكويت.

21. ملكاوي،فتحي
حسن.(2006).رؤية العالم والعلوم الاجتماعية.إسلامية المعرفة،السنة الحادية عشرة،العدد(42،43) ، 53- 98
.

22. محمد، عبد العليم.(2002).أوروبا الاستعمارية كيف رأت الآخر؟.العربي،العدد(529)، 26-29.

23. منتديات المعارف الحكيمة.(2007).علم نظرية المعرفة...ماهو تعريفه وما هو موضوعة.(1-14).
الموقع
الإلكتروني.http://www.shurouk.org/forum/showthread.Php?t=660

24. نيسبت،ريتشارد إي.(2005).جغرافية الفكر:كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف..ولماذا ؟ ترجمة شوقي جلال،عالم المعرفة،العدد(312).المجلس الوطني للفنون والآداب:الكويت.

25. الهرماسي،عبد اللطيف.(1995).علم الاجتماع في تونس:من جديد حول إشكالية الخصوصية والكونية.المستقبل العربي،العدد(195)، 114-127.

26. سليم,محمد السيد.(2006).العولمة والعلوم الاجتماعية:حالة حقل الدراسات الآسيوية.مجلة العلوم الاجتماعية، 34 (4)،13-42 .

27. ويكيبيديا،الموسوعة الحرة.(2008).النسبوية.الموقع الإلكتروني
http://ar.Wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%D9%88%D9%8A%A
9..5/7/2009

28. اليحياوي،يحي.(2004).في الكونية ومسألة النوع الثقافي(1-4).
الموقع الإلكتروني(http://www.elyahyaoui.org/glob-diversite.htm.).

المراجع الأجنبية:.

1. Altbach ,P . G.(1987).Knowledge networks in the modern world. **Canadian and International Education**, 16 (2) , 73-88.
2. Birnbaum ,R.(2000).The life cycle of academic management fads.**The Journal of Higher Education**,71(1),1-16.
3. Birnbaum, R.(2001).Management Fads in higher education: Where they come from, what they do, why they fail. A Wiley Company San Francisco: Jossey-Bass.
4. Bamber,G.(1999).Fads, fashion, and fantasies: Reflections on management Trends and on University Business School. A Professorial lecture, delivered on Septembe,23,1999,Nathan Campus, Griffith University, Retrieved on June 25,2009,From .www.worldscibook.com/etextbook/6041/6041-chapol-pdf(pp.1-25).
5. Colander,D.et.al.,(2009).The Financial crisis and the systemic failure of academic economics. Retrieved July21,2009. from://www.debtdeflation.com/…/Dahlem-Report-Econcrisis 021809.pdf.
6. IMT, 580.(2007).Management fads: Emergence , evolution ,and implications' For managers .Retrived on July 19,2009,from: www.bpvrm.net/IMT 580%20%20week20%20%20%management 20fads.pdf.
7. Kirp,D.L.(2003).The Corporation of Learning:Nonprotit higher education takes lessons from business.Research and Occasional paper series:Cshe.5.03.Center For Studies in Higher Education. University.of California ,Berkeley. http://ishl.berkeley. edu/cshe/.
8. Mclean, M.(1983). Educational dependency: A Critique . **Compare**, 13 (1) , 25-42.
9. Michael, B. (2003)."Why total quality management programs do not persist: The role of management quality and implications for leading a TQM" transformation.

Retrieved April 14 , 2008,

from.http://www.hbs.edu/units/tom/seminars/2003/mbeer.htm

10. Selvaratnam, v.(1988).Higher education cooperation and Western dominance of knowledge creation and flows in Third World Countries. **Higher Education**,17:41-68.

11. Woodhouse ,H.R.(1985).Knowledge and educational dependency. **Interchange**,16(2), 1-16.